تعدُّد صيغ الجموع وتداخلها في المصباح المنير للفيومي

أ. م. د. عادل هادي حمادي العبيدي
قسم اللغة العربية .كلية الآداب . جامعة الأنبار

تغريد جبير عارف (طالبة ماجستير)
قسم اللغة العربية .كلية الآداب . جامعة الأنبار

المستخلص

يدرس هذا البحث ظاهرة تعدد صيغ الجموع في كتاب (المصباح المنير) للفيومي لكون هذه الظاهرة لم تجد من الاهتمام إلا النزر اليسير في الكتب الأصول–النحو والصرف ومعاجم اللغة. ولعلّ المُحدَثين هم أوّل من أثارَ التساؤل حول قضية(تعدد الجموع)، فلاحظوا أنّ كثيرًا من الألفاظ قد وُضِعَ لها أكثر من صيغة جمع، ولعلّ سبب عدم وضوح أسباب هذه الظاهرة جليًّا في القِدَم؛ يعود لكونها باتت من مسلّمات اللغة وكون النحويين العرب أمثال المبرّد وابن يعيش قد أَمِنوا اللبس فيها فلم يعنوا بتفصيلها، أما نحن اليوم فبحاجة إلى توضيح هذه الظاهرة والبحث عن أسبابها، وهذا ما دفعني لكتابة هذا البحث.

Abstract

This is a study of the phenomenon of the existence of many plural forms for the same singular noun as expounded in Al-Faiwmi\s book Al-Misbah Al-Muneer (The Shinning Lamp). This phenomenon is an issue related to inanimate pluralization. This phenomenon received little attention in the major language books like grammar, morphology and language lexicons because it is considered one of the truisms of linguistic usage and that such Arab grammarians as Al-Mubarad and IbnYaeesh took such phenomenon to be quite clear for the user.

المبحث الأول

أولاً: تعريف بالفيوميّ ومعجمه

1. ترجمة الفيومي:

- اسمه:

شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيّوميّ ثم الحموي المقرئ اللغوي المصري، ويعرف بابن ظهير(1).

- ولادته ونشأته:

وُلِد الفيومي ونشأ في الفيّوم(2) بمصر، ولم تذكر المصادر التي ترجمت له في أي سنة كانت ولادته، اشتغل بتحصيل العلوم، ومهر وتميز في العربية في مصر، ثم ارتحل إلى حماة فقطنها، ولما بنى الملك المؤيد إسماعيل جامع الدهشة، قرره في خطابته(3).

- شيوخه:

لم تذكر المصادر الكثير من شيوخه، غير أنّ ابن حجر العسقلاني قد ذكر في الدرر الكامنة أنه قد جمع العربية عند أبي حيان النحوي الأندلسي (ت745هـ)(4).

- تلاميذه:

ذكرت المصادر أن أكثر مَن تأثر بالفيومي وسار على نهجه هو ابنه: أبو الثناء محمود بن أحمد المعروف بـ (ابن خطيب الدهشة)، وكان عالِمًا صاحبَ نُسُك وتألُّه حتى إنه نَقَلَ كثيرًا من كتاب والده (المصباح المنير)، وأودعه في كتابه (تهذيب المطالح)(5).

- مكانته العلمية:

يُعد الفيومي من الفقهاء الذين جمعوا إلى معرفتهم بالفقه المعرفة باللغة وعلومها أيضًا، فكان فاضلاً عارفًا باللغة والفقه، مما جعله يُعنى بلغة الفقهاء خاصّة، فعني إلى وضع معجم لغوي، اعتنى فيه بما ورد من الألفاظ الغريبة والعبارات المشكلة التي وقعت في كتاب الإمام الرافعي(6) (فتح العزيز)، كما كان خطيبًا لجامع الدهشة في حَماة(7).

- مؤلفاته(8):

---

(1) ينظر: الأعلام للزركلي: 224/1، وهدية العارفين: 128/1، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: 233/4، والبدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع: 285/2، والمصباح المنير: مقدمة المحقق: 7.

(2) الفَيُّوْم بالفتح وتشديد الثانية ثم واو ساكنة وميم: وهي في موضعين، أحدهما بمصر، والآخر موضع قريب من هيت الفرات. معجم البلدان: 286/4، وينظر: النسبة إلى مواضع البلدان: حرف الفاء،

(3) ينظر: الأعلام: 224/1، ومعجم المؤلفين: 132/2، والدرر الكامنة: 233/4.

(4) ينظر: الدرر الكامنة: 233/4.

(5) ينظر: الدرر الكامنة: 233/4، ومقدمة المحقق: 7.

(6) الرافعي: الإمام العلّامة، أبو الفضل محمد بن عبد الكريم بن الفضل الرافعي القزويني، صاحب الشرح الكبير، وفريدٌ في وقته في التعبير، صنّف شرحًا لمسند الشافعي وأسمعه، وصنّف شرحًا للوجيز، ثم صنّف آخر أوجز منه، وهو (فتح العزيز في شرح الوجيز)، توفي بقزوين رحمه الله سنة ثلاث وعشرين وستمئة. ينظر: الوافي بالوفيات: 224/6، وسير أعلام النبلاء: 99/21، وطبقات الشافعية الكبرى لعبد الوهاب: 163/8.

(7) ينظر: الدرر الكامنة: 233/4.

(8) ينظر: الأعلام: 224/1، ومعجم المؤلفين: 132/2، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: 1710/2، والدرر الكامنة: 233/4، ومقدمة المحقق: 8.

1. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، وهذا المصنَّف أشهرها، وما نحن بصدد دراسة جمع التكسير فيه، فرغ من تأليفه سنة 734هـ.
2. نثر الجمان في تراجم الأعيان: عُثِر على أجزاء منه بلغ في آخرها سنة 745هـ.
3. ديوان الخطيب: بدأ بتأليفه سنة 727هـ.
4. شرح عروض ابن الحاجب: وهو شرح حسن. والكتب الثلاثة الأخيرة غير مطبوعة.

ـ وفاته:

اختُلِف في تعيين سنة وفاة الفيومي، فقال ابن قاضي شهبة: لا أعلم وقت وفاته(1)، وقال ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة(2): كأنه عاش إلى ما بعد سنة 770هـ، وقال الزركلي: «وفي هامش نسخة من الدرر الكامنة علّق محمد بن سابق الحموي على إحدى النسخ المخطوطة بأنه توفي في حدود (740هـ)»(3)، وفي كشف الظنون ذكر حاجي خليفة أنه توفي في سنة 770هـ(4). والأكثر والأكثر أنه توفي سنة 770هـ.

2. معجم المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:

ذكر المصنف في بداية معجمه(5) أنه قد ألّف كتابًا في غريب (شرح الوجيز) للإمام الرافعي، فجمع في ذلك كتابًا واسعًا، وأضاف إليه زيادات من غيره، وقد جمعه من نحو سبعين مصنَّفًا ما بين مطوَّل ومختصر، وتبسّط في الكتاب، فذكر فيه من تصاريف الكلمة والألفاظ والمشتبهات والمتماثلات وإعراب الشواهد وبيان معانيها وغير ذلك مما تدعو إليه حاجة الأديب الماهر، فلما رأى كِبَرَ حجمه وتوسُّعه فيه عمد إلى اختصاره وتهذيبه؛ ليسهل تناوله، فجاء على الصورة التي بين أيدينا، وسمّاه (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير)، وكان فراغه من تأليفه في شعبان سنة أربع وثلاثين وسبعمئة.

ويبدأ معجم المصباح بكتاب الهمزة، وينتهي بكتاب الياء وخاتمة تضمنت عدّة مسائل كانت تحتاج إلى توضيح وتفصيل، فأفردها الفيومي في نهاية معجمه وناقشها معتمدًا على آراء النحاة واللغويين ممن سبقه.

وكان (جمع التكسير) في ضمن تلك المسائل التي أفردها في خاتمة معجمه، استفدت منها كثيرًا، إذ كانت منطلَقًا لمناقشة أكثر مسائل هذا البحث، على أنه يمكن أن أوجز باختصار شديد أهم ما ذكره عن جمع التكسير في الخاتمة، وهي:

1. الجمع قسمان: جمع قلة، وجمع كثرة، وفصّل القول في جمع القلة وأوزانه وما وقع فيه من خلاف في جمع السلامة: هل هو للقلة أم للكثرة.
2. الاشتراك والاستغناء بين الجموع.
3. فصّل القول في جمع ثلاثة أوزان: (فُعْلَة، وفَعْلَة، وفِعْلَة)، وهذه الأوزان وإن كانت إلى جمع المؤنث السالم أقرب، غير أنها مما يشترك جمعه بين التصحيح والتكسير، كـ (غُرْفة) تُجمَع على (غُرَف وغُرُفات)، مع تغير حركة العين بين الضم والفتح والسكون.
4. (فُعُل) الثلاثي مضموم الأول والثاني عند بني أسد، وتميم يسكّنون الثاني تخفيفًا.

---

(1) ينظر: طبقات الشافعية لقاضي شهبة: 109/4.

(2) ينظر: الدرر الكامنة: 233/4.

(3) ينظر: الأعلام: 224/1.

(4) ينظر: كشف الظنون: 1710/2.

(5) ينظر: مقدمة المصنف: 11.

كل هذه المسائل وقفتُ عندها وتناولتها في مواضعها المخصصة لها في البحث، هذا فضلاً عما حصلتُ عليه من مادة لغوية في الجموع من خلال البحث في طيّات المعجم مما أغنت البحث كثيرًا.

ومن الجدير الإشارة إلى شواهد الفيومي، فهي ما بين آياتٍ قرآنية وأحاديث نبوية وأبيات شعرية وأقوال للأئمة الثقات لم تكن بالكثرة حيث يثقل المعجم بها، ولم تكن بالقليلة المخلّة، فهو يأتي بالشاهد حيث يلزم ذلك، ولا يؤاخذ الفيومي في قلة الشواهد، فهو قد عمد إلى وضع معجم مختصر، اختصره من مطوّل لخدمة لغة الفقهاء، قال المصنف: «وَقَدْ اقْتَصَرْتُ فِي هَذَا الْفَرْعِ أَيْضًا عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِأَلْفَاظِ الْفُقَهَاءِ وَسَلَكْتُ فِي كَثِيرٍ مِنْهُ مَسَالِكَ التَّعْلِيمِ لِلْمُبْتَدِئِ وَالتَّقْرِيبِ عَلَى الْمُتَوَسِّطِ لِيَكُونَ لِكُلٍّ حَظٌّ حَتَّى فِي كِتَابَتِهِ»(1).

ثانيًا: مفهوم جمع التكسير بين العربية والساميّة

تَعرِفُ العربية الكثير من الألفاظ والمفردات، منها ما انفردت به، ومنها ما تشاركها فيه بعض اللغات.

فنحن نعلم أنّ العربية فردٌ من أفراد الأسرة الساميّة(2) عمومًا وتحديدًا من الفرع الجنوبي منها الذي يضم أربع لهجات: المعينية، والسبئية، والحضرمية، والقتبانية(3). قيل: إنها دخلت في صراع فيما بينها فظلت السيادة للّهجة السبئية(4).

غير أنه لا بُدَّ من التنبيه هنا على حقيقةٍ وهي ـ وإنْ لم يكن هذا محل تفصيلها لكن لا بد من قولها ـ أنّ اللغة العربية التي بين أيدينا اليوم التي تخط بها أقلامنا وتنطق بها ألسنتنا، تعود إلى العربية الشمالية لا الجنوبية، فالعربية الجنوبية لم يبق منها سوى نقوش تم العثور عليها في القرن التاسع عشر، وأمكن بعد فكّ رموز خطها المسند التعرف على مضمون هذه النقوش وتحليل خصائصها اللغوية، وقيل: إنّ هذه النقوش تعود إلى مدة طويلة امتدت أكثر من ألف عام، فأقدم هذه النقوش من القرن الخامس قبل الميلاد، ويؤرخه بعضهم بالقرن الثالث قبل الميلاد، أما آخر هذه النقوش فيرجع باتفاق الباحثين إلى الربع الثالث من القرن السادس الميلادي، وعندما قلّت النقوش الجنوبية في أواخر القرن السادس الميلادي كانت العربية الشمالية قد بدأت تنتشر في المنطقة الجنوبية(5).

أما كيف حصل هذا التحول في انتشار العربية الشمالية وشبه انقراض للعربية الجنوبية(6)، فقد قيل: إنّ ذلك حصل بين هجرة قبائل عربية جنوبية إلى الشمال بعد انهيار سد مأرب، ولم تكن القبائل المهاجرة في وضع اقتصادي طيب. ولذا تعربت بعربية الشمال، ولم يبق لها من الأصل القديم إلا الذكرى والنسب، حتى إنّ شعراء هذه القبائل قبل الإسلام مثل امرئ القيس نظموا شعرهم بالعربية الشمالية

---

(1) ينظر: المصباح المنير: 590 (الخاتمة).

(2) أطلق العلماء على الشعوب الآرامية والفينيقية والعربية والعبرية واليمنية والبابلية والآشورية لقب (الساميين). ينظر: الصيغ الإفرادية العربية نشأتها وتطورها، د. محمد سعود المعيني: 12، وقد رفض بعض الباحثين مصطلح الساميّة ويؤْثِر تسميتها بـ (اللغات الجزرية) نسبة إلى جزيرة العرب، ونحن نذهب إلى هذا الرأي ونميل إليه. ينظر: فقه اللغة، للمرحوم الدكتور حاتم صالح الضامن: 32.

(3) ينظر: الصيغ الإفرادية العربية: 15.

(4) ينظر: الصيغ الإفرادية العربية: 16.

(5) ينظر: علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي: 184.

(6) وصف أحد الباحثين هذه العملية بقوله: «إنّ اللغة العربية الموجودة الآن هي مزيج من لهجات كثيرة مختلفة اختلط بعضها ببعض وامتزج امتزاجًا شديدًا حتى صار لغةً لغةً واحدة بعد أنْ فَنِيَ أصحاب اللهجات وبادوا. وهنالك عوامل كثيرة أبادت هذه القبائل، وأهمها الحروب والمهاجرة والاختلاط الاقتصادي والتبادل التجاري وامتزاج قوم في آخر. وظاهر أنّ امتزاج هذه اللهجات وتداخلها في بعض لم يتم مرة واحدة أو في زمن واحد، بل حدث شيئًا فشيئًا، وصار ينتقل تدريجيًّا فكانت الواحدة من اللهجات تبتلع الأخرى أولاً، ثم يتكون من الاثنين لهجة جديدة لم تكن موجودة من قبل، وهذه اللهجات الجديدة تمتزج بلهجة أخرى وهكذا ظل هذا التدرج ينتقل في أزمنة طويلة حتى ظهر الإسلام». الوسيط في تاريخ الإسلام: 54.

كما نظم بها أيضًا شعراء الشعر الإسلامي المبكر(1)، فضلاً عن هذا فإن ظهور الإسلام قد ساعد على انتشار العربية الشمالية في اليمن فتعرب جنوب الجزيرة العربية شيئًا فشيئًا(2).

والذي أريد قوله أنّ اللغات المنقرضة قد لا تختفي تمامًا، بل يبقى شيء من خصائصها يستمر وينمو ويتطور ويندمج باللغة الجديدة، ومن هذه الخصائص (جمع التكسير)، فكثير من الأبحاث تشير إلى أنّ ظاهرة جمع التكسير تعود إلى الفرع الجنوبي من اللغات الساميّة(3).

يقول المستشرق برجشتراسر: «إنّ أوائل استعمال الجمع المكسّر ترجع إلى زمان قديم، وإنّ القليل من أبنيته يوجد نظيره في اللغات السامية الشمالية وأكثرها خاص بالعربية والحبشية»(4).

واختلف عدد من الباحثين المعاصرين حول (ظاهرة جمع التكسير)، هل هي من خصائص اللغة العربية فقط، مما يجعلها تنفرد بها دون سائر أخواتها الساميات؟ أم أنّ جمع التكسير ظاهرة مألوفة في جميع اللغات السامية؟ فقد أشارت إحدى الدراسات الحديثة إلى أن وجود جموع التكسير أمر طبيعي وغير طارئ أو مستحدث... فاللغة العربية لا تنفرد من بين أخواتها الساميات بهذه الظاهرة، بل إنّ جميع أخواتها تشاركها هذا الأمر، ولا سيما اللغة الحبشية التي هي أقرب اللغات إلى العربية، أما وجودها في اللغات الأخرى: الأوكريتية، العبرية، الآرامية، فبصورة أقل مما هو عليه في الحبشية(5).

وفي دراسة أخرى نجد عكس ذلك، حيث القول بأنّ جمع التكسير ظاهرة خاصة بالعربية فقط دون سائر أخواتها السامية؛ فأشار إلى ذلك أحد الباحثين بقوله: «إنّ الجموع في العربية نوعان: جموع سلامة وجموع تكسير... وتشترك اللغات السامية مع العربية في النوع الأول فقط ـ أي: الجمع السالم ـ أما النوع الثاني ـ جمع التكسير ـ فهو خاص بالعربية لا تشترك معها فيه لغة أخرى»(6).

ولا سبيل إلى ترجيح أحد الرأيين على حساب الآخر من غير تتبّع دقيق لملابسات هذه المسألة، وهذا ليس محله، فما أردتُ بيانه هنا هو لمحة تاريخية عن أصول جمع التكسير في العربية.

لكن يمكن القول إن الرأي الراجح استنادًا إلى دراسات الباحثين السابقة هو: أنّ ظاهرة جمع التكسير تكون أظهرها وضوحًا في العربية، ثم الحبشية، ثم في اللغات السامية الأخرى، هكذا على الترتيب، غير أنّ هناك مَن يرجّح الفريق القائل بانتشار ظاهرة جمع التكسير في الساميّات(7).

ـ أصل جمع التكسير:

نقل النحاة الجموع إلينا وهي مستوية على سوقها، فالجمع السالم (الصحيح) بقسميه المذكر والمؤنث، فالمذكر نحصل عليه بإدخال اللاحقتين الواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والجر، والمؤنث السالم بالألف والتاء، وجمع التكسير إلى قلة وكثرة، ولكلٍّ أوزانه حيث لا لبس ولا غموض فيها.

---

(1) ينظر: الأساس في فقه اللغة العربية، فيشر: 32.

(2) ينظر: علم اللغة العربية، حجازي: 186-187.

(3) ينظر: علم اللغة العربية، حجازي: 183، والتطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر: 7، 106.

(4) التطور النحوي للغة العربية: 7، 106.

(5) ينظر: ظاهرة جمع التكسير: 11-12.

(6) ظاهرة جمع التكسير: 13.

(7) ينظر: ظاهرة جمع التكسير: 13.

غير أنّ تتبع أصل جمع التكسير في مرحلة زمنية أبعد من ذلك قد يوجد بعض الصعوبات في طريق الباحث، ولا سيما أننا اليوم قد ابتعدنا كثيرًا عن أصول اللغات الأمّات، والحق أنها أصبحت من الأمور الغيبية بالنسبة إلينا، فالخوض العميق في مسائلها الدقيقة يحتاج ـ في رأيي ـ إلى عُدّة كبيرة أهمها: دراسة اللغة ونشأتها، وما تفرّع عنها من لغات، وما تحمل في تفاصيلها من خصائص... إلخ.

إلا أنني وجدت ما أصبو إليه في كلام المستشرق(1) الألماني برجشتراسر في كتابه (التطور النحوي في اللغة العربية). والذي فهمته من كلامه أنّ أصل جمع التكسير قديمًا وحديثًا هو ما يُصطلح عليه اليوم (اسم الجمع أو اسم الجنس).

يقول برجشتراسر: «وأصل جمع التكسير أسماء الجملة... وهي أسماء تدل على جنس متركب من الأفراد. وهي كثيرة في اللغات السامية وغيرها، منها: القوم، والحي، أي القبيلة، والأهل، والرَّكْب، والقطيع من الغنم وغيره، والغنَم نفسها، والضأن، والطير، إلى غير ذلك. ومعناها بين معنى الجمع ومعنى المفرد، فهي تشبه الجمع في أنه يعبّر بها عن غير واحد من الأفراد، وتشبه المفرد في أن (القوم) مثلاً وإن احتوى على عدد كثير من الناس، فهو فرد يُميّز عن غيره، ولذلك يمكن جمعه على (أقوام)»(2).

فجمع التكسير: هو اسم يدل على جنس متركب من الأفراد، وهذا (الجنس المتركب من الأفراد) يسمى بـ (الجملة) ـ والجملة يعنون بها المجموعة ـ وجمع التكسير (اسمٌ) أُطلق على هذه الجملة (المجموعة): كالقوم، والأهل، والرَّكب، فالقوم مثلاً: هو اسم يُطلق على مجموعة من الأفراد (فرد + فرد + فرد).

وهذا المفهوم ما يصطلح عليه عند النحاة بـ (اسم الجنس أو اسم الجمع)، فاسم الجنس: ما تضمن معنى الجمع دالًّا على الجنس. واسم الجمع: هو ما تضمن معنى الجمع، غير أنه لا واحد له من لفظه، وإنما واحده من معناه(3). فدلالة جمع التكسير هي دلالة اسم الجمع أو اسم الجنس قديمًا.

وقد تكلم أحد الدارسين في مسألة أصل الجمع، وذهب إلى أن «أوزان جموع التكسير في اللغات الجنوبية هي أوزان ساميّة، الأمر الذي استدل منه على أن هذه الأوزان المشتركة كانت في الأصل لغير الجمع، ويبدو أن التفسير الأقرب هو أنها كانت للدلالة على ما يُعرف بـ (اسم الجمع أو اسم الجنس)، ثم انتقل استعمالها لمجموع الأفراد، الواقع تحت ذاك الجنس، فانتقلت نحويًّا من الأفراد إلى الجمع... والعربية وسّعت استخدام بعض الأوزان الساميّة وطوّرت دلالتها من اسم الجنس نفسه إلى دلالة الجمع»(4).

وبتطور هذه الدلالة لجمع التكسير في دلالة اسم الجنس إلى اسم الجمع، حصل تطور آخر في العربية خاصة، في حصر بعض صيغ جمع التكسير في القلة كـ (أفعُل، وأفْعِلَة، وأَفْعال، وفِعْلة).

وبعضها الآخر في الكثرة، ويقال: إنّ من التقسيم للقلة والكثرة هو في خصائص العربية دون سائر اللغات الأخرى، أما (جمع الجمع) نحو: (بلد، وبِلاد، وبُلدان)، فيوجد قلة في الحبشية(5).

وهناك مسألة لا بد من الإشارة إليها، هي أيهما الأصل: المفرد أو الجمع؟ يقول برجشتراسر: «إنّ اسم المفرد واسم الجملة كلاهما عتيق لا يمكننا تعيين أيهما أقدم من صاحبه... وعلى العموم فأحدهما أصل، والآخر مشتق منه. فكثيرًا ما اشتقوا من اسم الجملة القديم ـ

---

(1) يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «إنّ المستشرقين في بحثهم للغات السامية ومقارنة بعضها ببعض، يتخذون عادةً لغتنا العربية أنموذجًا لأقدم صورة كانت عليه شقيقاتها الأخرى، ويفترضون أنّ العربية قد انعزلت في جزيرة العرب فاحتفظت أكثر من غيرها بظواهر سامية قديمة، اما اللغات السامية الأخرى فقد طرأ عليها من التغير والتطور ما باعدَ بينها وبين الأصل السامي القديم». من أسرار اللغة: 215.

(2) التطور النحوي: 106-107.

(3) ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني: 45/1.

(4) ظاهرة جمع التكسير: 169.

(5) ينظر: التطور النحوي: 111.

الجمع ـ اسمَ وَحْدَة ـ مفرد ـ بإلحاق تاء التأنيث نحو: (شاء وشاة، ونخْل ونَخْلة)، هذا إذا كان اسم الجملة هو الأصل، وبالعكس إذا كان اسم المفرد هو الأقدم، اشتقوا منه اسم الجملة، ثم جُمع بتغيير بنائه، كما أنهم اشتقوا أبنية الفعل والاسم بعضهما من بعض بتغيير الحركات، والتشديد وإلحاق الزوائد وغير ذلك»(1).

فالخلاف في أيهما أصل: المفرد أم الجمع، يشبه الخلاف حول أصل الاشتقاق: الفعل أم المصدر(2).

ولا يمكن القول في يقين ما إذا كان الجمع والمفرد أحدهما أصل والآخر فرع منه، غير أنني أحتكم إلى الواقع اللغوي الذي يقول: إنّ جمع (قلَم): (أقلام)، وجمع (كِتاب): (كُتُب)، و(رَجُل): (رِجَال)، فالمفرد يسبق الجمع، كما يسبق الواحد من الأعداد الاثنين.

هذا إن لم يكن تزامن وجود المفرد مع وجود الجمع جنبًا إلى جنب، فلم يسبق أحدهما الآخر، فالمتكلم كما يحتاج للفظ المفرد للتعبير عن شيء في نفسه في سياق المفرد، كذلك فهو يحتاج إلى جمعه للتعبير عنه في سياق الجمع، كقولنا: (أنا أملكُ قلمًا، وأقلامًا).

مع إمكان أن يكون الجمع هو الأصل كاسم الجنس نحو: (النخل، والتمر، والشجر)، فأخذوا واحدة منه بإلحاق التاء، فقالوا: (نخلة، وتمرة، وشجرة). والله أعلم.

---

(1) ينظر: التطور النحوي: 107-108.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة رقم (28)، 190/1.

المبحث الثاني

أسباب تعدد الجموع وتنوعها للمفرد الواحد في (المصباح المنير)

إنّ ظاهرة تعدد الجموع للمفرد الواحد هي إحدى القضايا التي أثارها جمع التكسير، ولعلّ المحدَثين هم أول مَن أثار التساؤل حول قضية (تعدد الجموع)، فلاحظوا أنّ كثيرًا من الألفاظ قد وُضِع لها أكثر من صيغة جمع، فقالوا مثلاً في جمع (عَيْن): (أَعْيُن وعُيُون، وأَعْيَان)، وفي جمع (أَمْر): (أُمُور وأَوَامِر)، وفي جمع (نَمِر): (نُمُور ونُمُر ونِمَار وأَنْمَار)، وفي جمع (نَهْر): (نُهُر وأَنْهار)، وفي جمع (سَماء): (سماوات وسُمِيّ)، وفي جمع (اللسان): (أَلْسُن وأَلْسِنة)، وغيرها الكثير مما سيأتي بيانه.

وإنّ الناظر في الكتب الأصول ـ النحو والصرف ومعاجم اللغة ـ يجد كثيرًا من هذه الجموع، لكنني لم أجد ـ فيما اطلعتُ من مصادر النحاة أو اللغويين القدامى ـ مَن وقف عند هذه الجموع مُعلِّلاً سبب تعددها وكثرتها، غير إشارات يسيرة وُجِدتْ عند بعضهم كالمبرد وابن يعيش، فضلاً عما نجده في المعاجم اللغوية من ذكر اللفظ وذكر ما يُجمع عليه.

ولعلَّ السبب في قلة اهتمامهم بهذه المسألة راجعٌ إلى إدراكهم وإحاطتهم بهذه اللغة ودقائقها فباتت من المسلّمات عندهم، وقد أَمِنُوا اللبس فيها.

أما نحن اليوم فإنّ اللغة لم تعد حيّةً بين أهلها كما كانت، فدخلها من اللغط الكثير، مما دفعني إلى العودة إلى تلك المظانّ اللغوية لتفسير الكثير من المسائل، ومنها مسألة (تعدد الجموع).

ويفسّر المبرد ظاهرة تعدد الجموع في اللغة بقوله: «اختلف الجمع لأنها أسماء فيقع الاختلاف في جمعها كالاختلاف في أفرادها»[1]، وإلى مثل ذلك ذهب أبو الحسن الورّاق[2].

فالمبرّد يَعزو تعدّد الجموع إلى تعدد المفرد، فكما أنّ الألفاظ المفردة كثيرة في اللغة فكذلك هي الجموع، غير أنّ تفسير المبرد هذا لا يردُّ على السؤال في تعدد الجموع للمفرد الواحد[3].

فالمفرد الواحد قد تتعدّد جموعه ولا يمكن تعليل ذلك بتعدد المفرد، بل يعود ذلك إلى أسباب عديدة كاختلاف اللغات وغيرها من التعليلات اللغوية التي سيأتي بيانها في تعليل هذه الظاهرة.

أمّا ابن يعيش فقد رَدَّ ذلك إلى كثرة الأبنية، فالثلاثي أكثر من الرباعي، والرباعي أكثر من الخماسي، «فالاسم الثلاثي لكثرته وسعة استعماله كثرت أبنية تكسيره وكثر اختلافها»[4]، «إذ الكلمة إذا كثُرت كثُر التصرف بها»[5].

ولقلة الرباعي وقلة التصرف به لم يضعوا له إلا مثالاً واحدًا في التكسير وهو (فَعَالِل).

أما الخماسي فأقل الاثنين ـ الثلاثي والرباعي ـ لذلك كرهوا تكسيره[6].

أما المحدَثون فكانت لهم دراسات جليّة في أسباب تعدد الجموع، معتمدين فيها على منهج (الاستقراء اللغوي).

---

[1] المقتضب: 200/2.

[2] ينظر: علل النحو: 694.

[3] ينظر: صيغ الجموع في القرآن الكريم: 121/2.

[4] شرح المفصل: 383/3.

[5] شرح المفصل: 375/3.

[6] ينظر: شرح المفصل: 375/3.

وقد وقفتُ على بعض المصادر في أثناء تتبّع الجموع، فتبيّن أنّ الدكتور إبراهيم أنيس كان من أوائل من تنبّه على ظاهرة (تعدد الجموع) في بحثٍ وسمه بـ (تعدّد الصيغ في اللغة العربية)(1)، وقد تناول في هذا البحث فكرة (مفرد وله عدّة جموع)، وقد عَزا تعدد الجموع إلى أمرين:

أولهما: أن يكون تعدد الجموع عائدًا إلى تعدد اللهجات العربية، وثانيهما: القياس الخاطئ، بعد إحصاءٍ أجراه مع نخبة من زملائه وطلبته، فاختاروا نحو عشرين كتابًا من دواوين الشعر الجاهلي والإسلامي، تمثلت بكتاب (الأغاني) بأجزائه العشرين، فضلاً عن إحصاء ما ورد من الجموع في القرآن الكريم.

وقد عزا بعض الباحثين سبب تعدد الجموع إلى تعدد اللغات، إذ يقول: «وكثرة صيغ جموع التكسير في العربية تسترعي التأمل والنظر بحيث لا نستطيع أن نفسر ذلك بغير القول بتعدد اللهجات»(2).

وذهب غيره إلى أنّ «جمع التكسير له أوزان كثيرة تبلغ سبعة وعشرين وزنًا، وقد يكون للاسم الواحد عدّة جموع، نحو: (كافِر كُفّار وكَفَرَة وكافرين، وسَاجِد وسُجَّد وسُجُوْد وساجِدين، ورَاكِب ورُكّاب ورُكْبان)، فما تفسير هذه الظاهرة؟ وهل تختلف معاني الجموع باختلاف الأوزان؟»(3).

وأجاب بأنّ أهم أسباب الاختلاف تعود إلى (اختلاف اللغات العربية، واختلاف المعنى، والضرورة الشعرية، والقلة والكثرة)(4).

وفي دراسة أخرى كانت أكثر تحديدًا وتفصيلاً لظاهرة (تعدد الجموع للمفرد الواحد) هي دراسة الدكتور أحمد مختار عمر بعنوان (تعدد الجموع للمفرد الواحد في القرآن الكريم)، وقد جاءت دراسته هذه على أثر اشتغاله بإعداد معجم لألفاظ القرآن الكريم، فقد لفت نظره كثرة المفردات التي تعددت جموعها في القرآن الكريم، سواء وقعت جميعها تحت جموع التكسير، أو ضمت إلى ذلك أحد الجمعين السالمين أو كليهما.

علمًا أنّ الباحث قد أثبت في بداية دراسته قائمة بالمفردات التي تعددت جموعها مع بيان ما ورد لها من جموع في القرآن الكريم، مشيرًا إلى اقتصار بحثه على المفردات التي جُمعت جمع تكسير فقط، أو قد يضم إلى ذلك أحد الجمعين السالمين أو كليهما، فضلاً عن إيراد الأمثلة القرآنية التي ترد فيها تلك الجموع(5).

وقد عَصَبَ الباحث أهم أسباب تعدد الجموع في القرآن الكريم بما يأتي:

1. التعبير عن القلة أو الكثرة كـ (أَنْعُم ونِعَم، أَشْهُر وشُهُور).
2. تخصيص معنى المفرد المشترك اللفظي كـ (أَعْيُن وعُيُون).
3. العموم والخصوص كـ (إِخْوَة وإِخْوان، حَمِيْر وحُمُر).
4. إرادة الاسمية أو الوصفية كـ (خَزَنَة وخَازنون، حُكّام وحَاكِمون).
5. إرادة التذكير أو التأنيث كـ (صَوَافّ وصَافّات وصافّون).
6. المواءمة اللفظية أو المعنوية كـ (كَفَرَة وكافِرون، بِحَار وأَبْحُر).

---

(1) نُشر هذا البحث في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. لكن ما إنْ وصلت يدي إلى المجلة حتى وجدتُ أنّ البحث قد اقتُطِع بطريق التمزيق، وما ذكرتُه حول هذا البحث كان إشارة موجزة عن جهود إبراهيم أنيس في الدرس اللغوي في ندوةٍ عقَدها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الرابع من ديسمبر سنة 1999م.

(2) هو الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه دراسات في اللغة: 78، وينظر: معاني الأبنية: 131.

(3) وهو الدكتور فاضل السامرائي في كتابه معاني الأبنية: 129.

(4) ينظر: معاني الأبنية: 129-147.

(5) ينظر: دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: 195.

7. إرادة العاقل أو غير العاقل كـ (أُخَر وآخَرون، وكُبَراء وكَبَائر).
8. إثبات مجرد الصفة أو المبالغة فيها كـ (سُجّد وسُجُود، وفُجّار وفَجَرَة).
9. حالات خاصّة، تناول فيها أيضًا الفروق بين بعض الجموع كـ (شُهَداء وشُهُود وأشْهاد وشاهِدون، وأموات ومَوْتى وميتون).

والحق أنّ دراسة الدكتور أحمد مختار عمر كانت أكثر الدراسات السابقة تفصيلاً وتحديدًا لظاهرة تعدد الجموع للمفرد الواحد، مما أعانني كثيرًا في تأكيد بعض الجوانب التي لمحتها في دراستي للمعجم[1].

وفي دراسة جديدة عن صيغ الجموع ذكرتْ فيها الباحثة[2] جملة من الأسباب اعتمدتْ فيها آراء المفسرين وعلماء اللغة من القدماء والمحدثين، فعَزَت تعدد الجموع إلى (تعدد اللهجات، ومعيار القلة والكثرة، والاختلاف الدلالي، والتغيير الصوتي، وأثر القراءات، وتعدد الجموع بتعدد الأصل الاشتقاقي)[3].

في حين حاول الباحثون السابقون تعليل ظاهرة (تعدد الجموع)، فكان هناك مَن ينعت ظاهرة (تعدد الجموع) بـ (فوضى اللغويين)، يقول الدكتور صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة) ما نصُّه: «نلاحظ أنّ تعدد الجموع القياسية، سواء سُمعت أم لم تُسمع، واستُعملت أم لم تستعمل، لا يعني شيئًا أكثر من فوضى اللغويين في تحديد الفروق بين الجموع، إذ لم يوضحوا لكل جمع دلالة مطردة، ولم يغربلوا صيغ الجموع وينقحوها ليجعلوا كلًّا منها صالحًا للاستعمال في موطن بعينه بحيث لا يجوز استعمال سواه، بل ألصقوا بالعربية أثوابًا مزركشة كلها صنعة زائفة وألوان برّاقة. استمع إليهم يقولون في جمع الشهر المعروف (رمضان): (رمضانات، أرمِضة، أرامِضَة، أرامِيض، رَمَاضى، رَمَاضين، أرمُض، رمضانون)، ويقولون في جمع (السبت) ـ أحد أيام الأسبوع ـ : (أسْبُت، سُبُوت، أسْبات، سابت، أسابيت)؛ فهل يعنينا أن نختار واحدًا من هذه الجموع المتكافئة المتساوية الخالية من أدنى الفروق، إلا في سَجْعة متكلّفة أو تورية مصنوعة، أو جناس صفيق، أو قافية من الشعر تُجَرُّ جرًّا وتُقادُ مَقادًا»[4].

فهو يرى أن هذه الجموع المتعددة من قبيل المحسّنات اللفظية التي قد يحتاجها الكاتب ليزيّن بها كتاباته، أو أنها من قبيل تطويع الشعراء للألفاظ وجرّها إلى قوافيهم مما لا يحتاج إليه في غير ضرورة.

وتتأكد وجهة نظره هذه فيما قاله أيضًا في أبواب الفعل الثلاثي وتغير عين مضارعه، قال فيه: «ولْنَقُلْ إذن مثل هذا في أضرب الفعل الثلاثي وفي عين الفعل المضارع، فما حُفِظَ لنا من تنوع تلك الأضرب وتغاير حركات هاتيك العين لا ينبغي أن يخدعنا كثيرًا، فإنه ـ إن لم يرتد كما رأينا إلى اختلاف اللهجات ـ لم ينم عن غنى العربية وثرائها بقدر ما ينمّ عن فوضى الرواة في التقاط الروايات، وولوعهم بجمع الصيغ النادرات»[5].

إلا أنه على الرغم من موقفه هذا تجاه تعدد الصيغ في العربية سواء أكانت في الجموع أم في غيرها، فهو قد أشار إلى أنّ هذا التعدد قد يكون من اختلاف اللهجات.

ومن خلال استقرائي لمعجم (المصباح المنير) وقفتُ على جملة أسباب أتى بعضها مشابهًا لِما ذُكِر في الدراسات السابقة، أما بعضها الآخر فلم أقف عليه إلا من خلال عملي في المعجم، فتناولت تلك الأسباب تحت ثلاثة تأثيرات:

---

[1] ينظر: دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: 193-237.

[2] الدكتورة وسميّة عبد المحسن، في كتابها: (صيغ الجموع في القرآن الكريم): 2/119-121.

[3] ينظر: صيغ الجموع في القرآن الكريم.

[4] دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح: 335-336.

[5] دراسات في فقه اللغة: 336.

أولاً: المؤثرات البيئية.

ثانيًا: المؤثرات اللغوية.

ثالثًا: المؤثرات الصوتية.

أولاً: المؤثرات البيئية:

هي الأسباب التي تكوّنت نتيجة اختلاف الأزمنة والأمكنة وابتعادهما، فاللغة العربية هي اللغة الأم لسائر العرب، وكان ينبغي أن تتحد صفاتها وخصائصها، غير أنّ انتشار العرب في بيئة جغرافية واسعة قد حالَ دون ذلك، فانقسام العرب إلى قبائل عدّة ومتفرّقة وتباعد بعضهم عن بعض، نشأ عنه لهجات عربية مختلفة، انفردت كلٌّ منها بخصائص ميزتها عن نظيراتها الأخرى، فترَكَ هذا التفرد أثرَهُ في العديد من الألفاظ، فنشأت نتيجة هذا الاختلاف والتفرد عدة ظواهر لغوية كالاشتراك والتضاد والترادف وغيرها، كما كان له أثر واضح في اختلاف جموع المفردات.

1. اختلاف اللغات:

يُعَدُّ اختلاف اللغات السبب الأول في تعدد الجموع، إن لم يكن أهمها، بل أنّ بعضهم قصر تعدد الجموع على تعدد اللغات فقط⁽¹⁾.

إنّ تعدد الجموع بسبب اختلاف اللغات ينطوي تحته الكثير من الصيغ التي تعددت أوزان جمعها، كما تعددت صور ذلك الاختلاف، فنجد اللفظ الواحد يُجمَع في لغة ما، غير جمعه في اللغة الأخرى.

فمن تعدد الجموع لاختلاف اللغات، مجيء اللفظ المفرد بالهمز على لغة، ومجيء اللفظ نفسه بالياء في لغة أخرى، ومنه جمع (المِئْزاب) على (مآزيب، ومَيَازيب)، قال الفيومي في المصباح المنير: «(الْمِئْزَابُ) بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ وَ(الْمِيزَابُ) بِالْيَاءِ لُغَةٌ، وَجَمْعُ الْأَوَّلِ (مَآزِيبُ)، وَجَمْعُ الثَّانِي (مَيَازِيبُ)، وَرُبَّمَا قِيلَ: (مَوَازِيبُ) مِنْ وَزَبَ الْمَاءُ: إذَا سَالَ، وَقِيلَ: بِالْوَاوِ مُعَرَّبٌ، وَقِيلَ: مُوَلَّد»⁽²⁾.

وقيل: إنّ (المِئزاب) لفظ فارسي مُعرَّب والجمع (المآزِيْب)، ومنه: (مِئزاب الكعبة): وهو مصبُّ ماء المطر⁽³⁾.

ولعل سبب جمعه على (مَوَازيب) بالواو أو بالياء (مَيازيب)، هو محاولة من العرب عند تعريبهم لهذا اللفظ في تقريب اللفظ المعرّب من أصولهم فتوهّموا أن الهمزة قُلبت عن أصل إما واو أو ياء، كما هو في (مَصائب ومَعائِش)، فالهمزة في (مصائب) قلبت عن واو، وهمزة (مَعائِش) قلبت عن ياء، فجُمعت على (مصاوِب ومَعَايِش) على الأصل، وهو الصواب⁽⁴⁾.

ومن صور اختلاف الجمع لاختلاف اللغات ما جاء مفرده مفتوح الفاء تارةً، ومضمومها تارةً أخرى.

فـ (ثَقْب) جاء مفتوح الفاء فجُمِع على (ثُقوب)، وجاء مضموم الفاء في (ثُقْب) فجُمِع على (ثُقَب)⁽⁵⁾، وقيل أيضًا: إنّ (الثُّقْب) بسكون القاف جمع (ثُقْبة)⁽⁶⁾.

ومنه أيضًا ما جاء مكسور الفاء تارة ومضمومها تارةً أخرى، قال الفيومي: «الرِّشْوَةُ بِالْكَسْرِ مَا يُعْطِيهِ الشَّخْصُ الْحَاكِمَ وَغَيْرَهُ لِيَحْكُمَ لَهُ أَوْ يَحْمِلَهُ عَلَى مَا يُرِيدُ وَجَمْعُهَا رِشًا مِثْلُ: سِدْرَةٍ وَسِدَرٍ وَالضَّمُّ لُغَةٌ وَجَمْعُهَا رُشًا بِالضَّمِّ أَيْضًا»⁽¹⁾.

⁽¹⁾ ينظر: المعجم المفصل في الجموع: 20.

⁽²⁾ المصباح المنير: مادة (أزب).

⁽³⁾ ينظر: اللسان: مادة (أزب).

⁽⁴⁾ ينظر: المنصف: 1/307-308.

⁽⁵⁾ ينظر: المصباح المنير: 78.

⁽⁶⁾ ينظر: اللسان: مادة (ثقب).

ونقل صاحب اللسان لغةً ثالثة وهي فتح الراء فقال: «الرَّشْوة والرُّشْوة والرِّشْوَة، وجمعها: رُشًى ورِشًى، إنْ ثَبت ما نُقِل عن سيبويه أنّ من العرب مَن يقول: رُشْوَة ورُشًى، ومنهم من يقول: رِشْوَة ورِشًى، والأصل: رُشًى، وأكثر العرب يقول: رِشًى»(2).

وهذا النص إنما يدلُّ على أنّ العرب تراعي حال الواحد عند الجمع(3)، فقابلتْ ضمَّ المفرد بضم الجمع في جمع (رُشْوَة ورُشًى)، كما قابلت الكسر بالكسر في جمع (رِشْوَة ورِشًى).

ومما جاء فيه الجمع (رُشًى) بالضم قول الشاعر:

هذا سُرَاقَةُ للقرآنِ يَدرُسُهُ والمرءُ عندَ الرُّشا إنْ يَلْقَها ذِيْبُ(4)

فجمَعَ (رُشْوَة) على (رُشًى).

ومن ذلك جمع (الرُّفْقة) بضم الراء في لغة بني تميم، وكسرها في لغة قيس، قال الفيومي: «(الرُّفْقَةُ): الْجَمَاعَةُ تُرَافِقُهُمْ فِي سَفَرِكَ، فَإِذَا تَفَرَّقْتُمْ زَالَ اسْمُ (الرُّفْقَة)، وَهِيَ بِضَمِّ الرَّاءِ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، وَالْجَمْعُ (رِفَاق)، مِثْلُ: (بُرْمَة وبِرَام)، وَبِكَسْرِهَا فِي لُغَةِ قِيسٍ، وَالْجَمْعُ (رِفَق)، مِثْلُ: (سِدْرَة وَسِدَر)»(5).

وقيل: إنّ (الرِّفْقَة) جمع (رَفيق)، و(الرُّفْقَة) اسم للجمع، والجمع (رِفَق، ورُفُق، ورِفَاق)(6)، قال ذو الرُّمّة:

قِيامًا يَنظُرونَ إلى بِلالٍ رِفاقَ الحَجِّ أَبصَرَتِ الهِلالا(7)

ومن اختلاف اللغات مجيء اللفظ المفرد بالتاء على لغة قوم، وبحذفها على لغة غيرهم، منه جمع (خَيْمَة)، قال الفيومي: «وَالْجَمْعُ (خَيْمَاتٌ، وَخِيَمٌ) وِزَانُ (بَيْضَات، وَقِصَع)، وَ(الْخَيْمُ) بِحَذْفِ الْهَاءِ لُغَةٌ، وَالْجَمْعُ (خِيَامٌ) مِثْلُ: (سَهْم وَسِهَام)»(8).

قال حسان:

ما هاجَ حَسّانَ رُسومُ المَقامْ وَمَظعَنُ الحَيِّ وَمَبنى الخِيامْ(9)

ومن ذلك أيضًا اختلاف اللغات في (السَّحْر)، فجاء فيها ثلاث لغات، قال الفيومي: «السَّحْرُ: الرِّئَةُ، وَقِيلَ: مَا لَصِقَ بِالْحُلْقُومِ وَالْمَرِيءِ مِنْ أَعْلَى الْبَطْنِ، وَقِيلَ: هُوَ كُلُّ مَا تَعَلَّقَ بِالْحُلْقُومِ مِنْ قَلْبٍ وَكَبِدٍ وَرِئَة، وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ: وِزَانُ (فَلْس، وَسَبَب، وَقُفْل)، وَكُلُّ ذِي سَحْرٍ مُفْتَقِرٌ إلَى الطَّعَامِ، وَجَمْعُ الْأُولَى (سُحُور) مِثَالُ (فَلْس وَفُلُوس)، وَجَمْعُ الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ (أَسْحَار)»(10).

و(سَحْر) الأولى بوزن (فَلْس) بمعنى (الرئة)، ومنه حديث أبي جهل يوم بدر: قال لعتبة بن ربيعة: انتَفَخَ سَحْرُك، أي: رئتُك، ويُقال ذلك للجبان(1)، وجاء جمعه على (سُحُور) في قول الكميت:

---

(1) المصباح المنير: 190.

(2) اللسان: مادة (رشا)، وينظر: الكتاب: 4/46-47.

(3) ينظر: المنصف: 1/345.

(4) البيت من البسيط وهو شواهد سيبويه الخمسين التي لم يُعرف قائلها، فضلاً عن أنّ الدكتور رمضان عبد التواب لم ينسب البيت المذكور إلى شاعر في بحثه الموسوم بـ (أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه): ص205، المنشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع والعشرين، سنة 1974م. وينظر: الكتاب: 3/67، واللسان: مادة (رشا).

(5) المصباح المنير: مادة (رفق).

(6) ينظر: اللسان: مادة (رفق).

(7) البيت من الوافر وهو لذي الرمّة في: ديوانه: 199، وهو من شواهد اللسان: 5/195.

(8) المصباح المنير: مادة (خيم). والخَيْمُ: «ما يُبنى من الشجر والسعف يَستظِلُّ به الرجل إذا أورد إبلَهُ الماء». اللسان: مادة (خيم)، ومنه قول زهير: (فلم يبقَ إلّا آلُ خَيْمٍ مُنَضَّدِ). ديوانه: 166، وينظر: اللسان: مادة (خيم).

(9) البيت من السريع وهو لحسان بن ثابت في شرح ديوانه: 380.

(10) المصباح المنير: مادة (سحر).

فأَرْبِطْ ذي مسامعَ أنتَ جاشا إذا انتَفَخَتْ من الوَهَلِ السُّحورُ[2]

وقد يُحرّك فيقال: (سَحَر) مثل: (نَهْر ونَهَر)[3].

و(سَحَر) الثانية بوزن (سَبَب) جاءت بمعنى: القطعة من الليل، وهو من ثلث الليل الآخر إلى الفجر، ويُقال: (السَّحْر) أيضًا بسكون الحاء، والجمع (أَسْحار)، فمن ذلك قول ذي الرُّمّة يصف فلاةً:

مُغَمِّضُ أَسْحَارِ الخُبوتِ إذا اكتَسى مِنَ الآلِ جُلًّا نازِحُ الماءِ مُقفِرُ[4]

قيل: أسْحَار الفلاةِ: أطرافُها[5]، و(السَّحْرُ) لغةٌ فيها. وقال الأزهري في تهذيبه: إنّ «السَّحْر والسُّحْرَة: بياض يعلو السَّواد»[6].

إنّ الذي يُلاحَظ في وزن (سَحْر) أنّ مرونة حركة الفاء واختلافها بين اللغات قد جعل هذا الوزن يقابل ثلاثة أوزان أخرى من المفرد، هي وزن (فَلْس) عند قولهم: (سَحْر)، ووزن (سَبَب) عند قولهم: (سَحَر)، ووزن (قُفْل) عند قولهم: (سُحْر)، مما جعل هذا اللفظ الواحد (سحر) قابلاً لأنْ يُجمَع قياسًا على أوزان هذه المفردات الثلاث. فأصبح هذا اللفظ كأنه قد توافرت فيه شروط تلك المفردات، مما جعلهم يجمعونه على أوزانها.

على العكس فيما لو اقتصر (سَحْر) على حركة السكون مثلاً فلزِمَ وزن (فَعْل)، فسوف يقتصر جمعه على (فُعُول) فقط، فيكون نظير (فَلْس وفُلُوس). وهكذا فيما لو لزم الفتح في عينه أو الضم في فائه.

وهذا يدفع إلى القول بأنّ اللفظ الواحد (المفرد) إذا توافرت فيه شروط عدّة أوزان من أوزان الجموع، يجعله قابلاً لأنْ يُجمَع عليها جميعها، فتعدد بذلك صيغ جمعه، والذي أدّى إلى ذلك هو اختلاف لغات العرب.

ونظير (السَّحْر)؛ (السَّطْر)، قال الفيومي: «(السَّطْرُ): الصَّفُّ مِنْ الشَّجَرِ وَغَيْرِهِ، وَتُفْتَحُ الطَّاءُ فِي لُغَةِ بَنِي عِجْلٍ فَيُجْمَعُ عَلَى (أَسْطَار) مِثْلُ: (سَبَب وَأَسْبَاب)، وَيُسَكَّنُ فِي لُغَةِ الْجُمْهُورِ فَيُجْمَعُ عَلَى (أَسْطُرٍ وَسُطُورٍ) مِثْلُ: (فَلْسٍ وَأَفْلُسٍ وَفُلُوس)»[7].

وجاء في أساس البلاغة: «سَطَرَ واسْتَطَرَ: كَتَبَ، وكَتَبَ سَطْرًا من كتابِهِ وأَسْطُرًا وسُطُوْرًا وأَسْطَارًا، وهذه أُسْطُورَةٌ من أساطير الأوّلين...»[8].

ولم يفرّق صاحب اللسان بين جمع (السَّطْر والسَّطَر) إذ قال: «السَّطْرُ والسَّطَرُ: الصَّفُّ مِنَ الْكِتَابِ وَالشَّجَرِ وَالنَّخلِ وَنَحْوِهَا... والجمعُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ: (أَسْطُرٌ وأَسْطارٌ وأَساطِيرُ)؛ عَنِ اللِّحْيَانِيِّ، و(سُطورٌ). وَيُقَالُ: (بَنى سَطرًا وغَرَسَ سَطرًا). والسَّطْرُ: الخَطُّ وَالْكِتَابَةُ، وَهُوَ فِي الأَصل مَصْدَرٌ. ويُقَالُ: سَطْرٌ من كُتُبٍ وسَطرٌ...»[9].

ومِثلُهُ جمع (الشَّرْط) مصدر من (شَرَطْتُ عليه كذا شَرْطًا) على (شُرُوط)، مثل: (فَلْس وفُلُوس)، و(الشَّرَط) بفتحتين: العلامة، والجمع: (أَشْراط)، مثل: (سَبَب وأَسْباب)، ومنه: (أَشْراطُ الساعة)[1]، قال تعالى: ﴿ ▫♦♑⍓✍⬀ ③♦☪→⬆❷⇖❐♌♦ ✆☏ ♦·

---

[1] ينظر: اللسان: مادة (سحر).

[2] البيت من الوافر، وهو للكميت في: ديوانه: 200.

[3] ينظر: اللسان: مادة (سحر).

[4] البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه: 111.

[5] ينظر: تهذيب اللغة: مادة (سحر)، وأساس البلاغة: مادة (سحر)، واللسان: مادة (سحر).

[6] تهذيب اللغة: مادة (سحر).

[7] المصباح المنير: مادة (سطر).

[8] أساس البلاغة: مادة (سطر).

[9] اللسان: مادة (سطر).

◆↗✎🕭⍓♊ ⇳⑨⬧☽⬧▫ ☎ ☪◻⧫☝⬂⬄⧫📪 ☠⬋&◆❸♐✍▫🕯⬧✍ ♌❒🕮 ⬧◻⧫⬉🙰○○♑🖸🙰✃
.⁽²⁾﴾🙰⍓♑➔☪✃◆❸⬁⌖❒🕮

كما جَمعوا (الشَّعْر) بسكون العين على (شُعُور)، مثل: (فَلْس وفُلُوس)، وجمعوا مفتوح العين (الشَّعَر) على (أشْعَار)، مثل: (سَبَب وأسْباب)⁽³⁾.

قال ابن منظور: «و(الشَّعْرُ والشَّعَرُ) مذكرانِ: نِبْتَةُ الْجِسْمِ مِمَّا لَيْسَ بِصُوفٍ وَلَا وَبَرٍ للإِنسان وَغَيْرِهِ، وَجَمْعُهُ أَشْعار وشُعُور»⁽⁴⁾.

ومما جاء فيه خمس لغات (صداق)، قال الفيومي: «وَصِدَاقُ الْمَرْأَةِ فِيهِ لُغَاتٌ، أَكْثَرُهَا: فَتْحُ الصَّادِ، وَالثَّانِيَةُ: كَسْرُهَا، وَالْجَمْعُ (صُدُق) بِضَمَّتَيْنِ، وَالثَّالِثَةُ: لُغَةُ الْحِجَازِ (صَدُقَة)، وَتُجْمَعُ (صَدُقَات) عَلَى لَفْظِهَا. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿❒◆↗◆✃✍➔❑✃☎ ✃🙰🙰♑🖸✡♓♐○✿🙰🙰✎↗◆ 🕒 ✿⑨←🕭⬧🕔☺🗲&🙰♊○﴾⁽⁵⁾، وَالرَّابِعَةُ: لُغَةُ تَمِيمٍ (صُدْقَة) وَالْجَمْعُ (صُدُقَات) مِثْلُ: (غُرْفَة وَغُرُفَات) فِي وُجُوهِهَا، وَ(صَدْقَة) لُغَةٌ خَامِسَةٌ، وَجَمْعُهَا (صُدَقٌ) مِثْلُ: (قَرْيَة وَقُرًى)»⁽⁶⁾.

فمفرد (صَدُقاتِهِنّ) في الآية الكريمة هو (صَدُقَة)، وهذه اللغة هي لغة أهل الحجاز كما ذكر الفيومي⁽⁷⁾.

وجاء في تهذيب اللغة: «يُقَال: هُوَ صِداقُ الْمَرْأَة وصُدْقَةُ الْمَرْأَة وصَداقُ الْمَرْأَة مَفْتُوحًا، وَهُوَ أقلها، وَالَّذِي فِي الْقُرْآن جمع (صَدُقة)، وَمن قَالَ: (صُدْقَةُ الْمَرْأَة) قَالَ: (صُدُقاتٌ)، كَمَا تَقول: (غُرْفَة وغُرُفات)، وَيجوز: (صُدَقاتِهِنَّ) بِضَم الصَّاد وَفتح الدَّال، وَيجوز: (صُدُقاتهنّ)، وَلَا يقْرَأ من هَذِه اللُّغَات إِلَّا بِمَا قُرِئ بِهِ لِأَن الْقِرَاءَة سُنَّةٌ»⁽⁸⁾. فالجمع الذي جاء في التنزيل (صَدُقَاتِهِنَّ) جاء على لغة أهل الحجاز.

وقد تعددت اللغات أيضًا في (نَهْر)، فتعددت جموعُهُ على إثر ذلك، قال الفيومي: «النَّهْرُ: الْمَاءُ الْجَارِي وَالْمُتَّسِعُ، وَالْجَمْعُ (نُهُر) بِضَمَّتَيْنِ وَ(أَنْهُر)، وَ(النَّهَرُ) بِفَتْحَتَيْنِ لُغَةٌ، وَالْجَمْعُ (أَنْهَار) مِثْلُ: (سَبَب وَأَسْبَاب)»⁽⁹⁾.

وقيل: إنّ معنى (النَّهَر): السعة، تشبيهًا بسعة النهر⁽¹⁰⁾ في قوله تعالى: ﴿☽♐♌◻ ✃🙰✈▫☼←☞✸☽🗲✓×⧫ ×♐❼ ♉⍓☪◻🕒☼💣▭ ⬀📪↗🗏⅄♑🖸 ✍⍓➔⬂♑⬧⑥◆❒ ▭💣☼🕒◻☪⍓♉ ◻◆⧫✠◆⧫&◻❷🖸♑﴾⁽¹¹⁾، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿❒◆⑥⬧♑⬂➔⍓✍ 🖸♑⅄🗏↗📪⬀ 🕮❒✠⬃&◻🕒❷ॐ✃﴾⁽¹²⁾.

وذكر الفراء أنّ (نَهَرًا) في قوله تعالى: ﴿×♐❼ ♉⍓☪◻🕒☼💣▭ ❒◆⧫✠◆⧫&◻❷🖸♑﴾ قد أتى بلفظ المفرد (الواحد) إلّا أنّ معناه التكثير، كقوله تعالى: ﴿♒⍓❸←&⬀❽⧫🏳⬉ ✃🙰💻⬂♑◻☺⇳↗← ❒◆③⬉◻◆🖸♑➿❑♌⧫ ✃🙰✎🙰❻📪←❷⧫﴾⁽¹⁾، وزعم الكسائي أنه سمع العرب يقولون: (أتَينا فلانًا فكُنّا في لحمةٍ ونبيذةٍ)، فوحَّدَ ومعناه التكثير»⁽²⁾.

---

(1) ينظر: المصباح المنير: مادة (شرط).

(2) سورة محمد: من الآية18.

(3) ينظر: المصباح المنير: مادة (شعر).

(4) اللسان: مادة (شعر).

(5) سورة النساء: من الآية4.

(6) المصباح المنير: مادة (صدق).

(7) ينظر: المصباح المنير : مادة (صدق)، والمعجم الكامل في لهجات الفصحى، داود سلّوم: 247.

(8) تهذيب اللغة: مادة (صدق).

(9) المصباح المنير: مادة (نهر).

(10) ينظر: المفردات للأصفهاني: 456/2، ومعاني القرآن للفراء: 111/3، واللسان: مادة (نهر).

(11) سورة القمر: 54.

(12) سورة نوح: من الآية12.

ونَقَل ابن منظور عن أحمد بن يحيى رأيًا ثالثًا في (نَهَر) وهو أنّ (نَهَرًا) جَمْعُ (نُهُر)، وَهُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ للنَّهار. وَيُقَالُ: هُوَ وَاحِدُ (نَهْر)، كَمَا يُقَالُ شَعَرٌ وشَعْرٌ، وَنَصْبُ الْهَاءِ أَفصح...(3).

2. تعدد القراءات:

لا شكَّ أنّ تعدّد القراءات لا يقل أهمّيةً عن اختلاف اللهجات بوصفه سببًا من أسباب تعدد الجموع؛ للعلاقة الوثيقة بينهما، «فلولا القرآن وقراءاته، ما عَرف الكثيرون من بني الإنسان هذه اللهجات التي ما زال يرددها ويَنطق بها الملايين من شتى بقاع الأرض، بما فيهم العربي وغير العربي»(4)، فللقراءات أثرٌ واضح في استمرار حياة اللهجات العربية.

وقد ترتّب على تعدّد القراءات الاختلاف في قراءة كثير من الصيغ، ولا سيّما صيغ جمع التكسير، مما أثّر في وجود أكثر من صيغة جمع واحدة للمفرد الواحد.

وعلى الرغم من أنّ الفيومي لم يذكر الكثير من الأمثلة التي تُظهر أثر تعدد القراءات على تعدد الجموع، غير أنّي آثرتُ ذِكر بعض الأمثلة؛ كي يتضح أثر تعدد القراءات في تعدد الجموع.

فمما ذكره الفيومي في (المصباح المنير) القراءات في (نُصُب) في قوله تعالى: ﴿📨☒☎❒✠☐&↙☠⬀ ◑♐🖫■❼🗐 ☼➔🕐⓿🖬🗄 ③↖❑▫♎♏➔❑♌♦﴾(5)، فقد جاء عنه أنّ «(النُّصُب) بِضَمَّتَيْنِ: حَجَرٌ نُصِبَ وَعُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ، وَجَمْعُهُ (أَنْصَاب)، وَقِيلَ: (النُّصُبُ) جَمْعٌ وَاحِدُهَا (نِصَاب)، قِيلَ: هِيَ الْأَصْنَام... وَ(النَّصْب) وِزَانُ (فَلْس) لُغَةٌ فِيهِ، وَقُرِئَ بِهِمَا فِي السَّبْعَة»(6)، فقد قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم (نُصُب) بضم النون والصاد، وقرأ الباقون: (نَصْب) بفتح النون وسكون الصاد(7).

فقد قُرئ باللغتين (نَصْب ونُصُب)، جاء في اللسان أنّ «النَّصْبُ والنُّصُب: العلَم المنصوب، وفي التنزيل: ﴿📨☒☎❒✠☐&↙☠⬀ ◑♐🖫■❼🗐 ☼⬩🕐⬀🖬🗄 ③↖❑▫♎♏➔❑♌♦﴾ قُرِئ بهما جميعًا، وقيل: النَّصْبُ: الغايةُ، والأول أصح...»(8).

وقيل: إنّ (النصب): هي حجارة كانت تعبُدُها العرب وتذبح عليها(9)، قال عز وجلّ: ﴿❒◆✌♦✍ ❶➔📪♐☒⍓ ↖♦✍■❼ ✁✍✍⊚☾❻🕐⓿🖬🖎﴾(10)، قال الحسن البصري: «كانوا يبتدرون ـ يسرعون ـ إذا طلعت الشمس إلى نُصُبِهم التي يعبدونها من دون الله لا يلوي أولهم على آخرهم»(11).

---

(1) سورة القمر: 45.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 111/3.

(3) ينظر: اللسان: مادة (نهر). ولمزيد أمثلة في تعدد الجموع لاختلاف اللغات ينظر: المصباح المنير: المواد (جدر، وزبل، وضبع، وضحى، وضبر، وظفر، ووفز، وولد).

(4) القراءات وأثرها في علوم العربية، د. محمد سالم محيسن: 101/1.

(5) سورة المعارج: من الآية43.

(6) المصباح المنير: مادة (نصب)، وينظر: السبعة في القراءات: 651.

(7) ينظر: السبعة في القراءات: 651، والقراءات وأثرها في علوم العربية: 358/1.

(8) اللسان: مادة (نصب).

(9) ينظر: المفردات للأصفهاني: 431/2.

(10) سورة المائدة: من الآية3.

(11) القراءات وأثرها في علوم العربية: 359/1.

وقال الفراء: «قَرَأَ الْأَعْمَش وعاصم: ﴿◑♒◰■❼▤ ☼⬫◷⬀◨▯﴾ إلى شيء مَنْصُوب يستبقون إِلَيْه. وقرأ زَيْد بْن ثابت: ﴿◑♒◰■❼▤ ☼⬅◷⏜◨▯ ③⬉□▫♒♒➔□♌♦﴾، فكأنّ (النُّصُب) الآلهة التي كانت تُعبَدُ من دون اللّه، وكلٌّ صواب، وهو واحد، والجمع: أنصاب»(1).

وقرأ الجحدري: «(النَّصَب) بفتح النون والصاد، وهم اسم بمعنى المنصوب، كالقَبَض والنَّقَض، بمعنى: المقبوض والمنقوض»(2).

وقد تكون (النُّصُب) جمعًا لـ (نَصِيبة) كـ (سَفِينة وسُفُن، وصَحِيْفة وصُحُف)(3)، أو جمعًا لـ (نَصْب) كـ (سَقْف وسُقُف، ورَهْن ورُهُن)(4)، فتكون بذلك جمعًا، أمّا مَن جعل (النُّصُب) واحدًا، فهي كـ (النَّصْب)، والجمع حينئذٍ في كليهما هو (أنصاب).

ومن تعدد الجموع لاختلاف القراءات أيضًا نحو قراءة (أَسْرَى وأَسَارى)، فقد جاء الجمع (أَسْرى) في قوله تعالى: ﴿✋♦🕶 ✉☒🔔♍🚗🕾♒✡□◰☝♍✍ 📖□♌ ③♦▤↗□♌ ♦✎⬫📖↖◷▦ 📖□·⬄❸♦❽▤ ❍◰☹✹✗▤ ③↖✚⬃②♒🚗✗♒❼ ✂🕶✿☞❻⬀⮛⮙﴾(5) وقوله عز وجل: ﴿③♦◷✵🕯□⑨🚗&□🕶 ✂🕶🕾☪□◰☝✗❺ 🔔➔✍ 🕾ℯ♒☺◰♊ ✗♒❼☑ 📖□③⬃⑨♒③▤↗☠👌♓♒⮫🚗 ✂🕶✿☞🙰⬄❷♦❽✂ ◑♒♌ ③♦➔⬃◨■☠⮱ ✂🕶✎✦ ✗♒❼ 🔔➔◨➔□📪♒▤↗☠⬀⌘◰❷⬀❸☪✂ ③↖⬫⬃✍♒▤↗☠⬀⌘◰❷⬀❸☪✂ 👌♓♒☺❍🕶✎﴾(6)، وجاء الجمع (أُسَارَى) في قوله تعالى: ﴿📖⬆✿♒⓿☒ 👌♒☪⌛➔☠⬀﴾ ﴿□◆◑♒♌ ③♦🕯▫✍➔□📪↗☠⬀ 📖⬆🙰◰◷❷♦❽▤ ✍➔▦☒◷⑨←□♎➔☠⬀ □♦♎➔□◆ 👍➔♦□❷▪🏱➘ ↖♦◨■⓿⬂⌛➔☠⬀ ◑♒⌘⬃❷♦✂♉↖♑←☠⬀﴾(7).

قرأ حمزة(8): ﴿📖□·⬄❸♦❽▤ ✍➔▦☒◷⑨←□♎➔☠⬀﴾ بفتح الهمزة وإسكان السين وحذف الألف بعدها على وزن (فَعْلَى) مثل قولهم في جمع (قَتِيْل وجَرِيح): (قَتْلَى وجَرْحَى) على القياس.

فالقياس في جمع (فَعِيْل) بمعنى (مفعول) دال على هلك أو توجّع، أو تشتّت، كـ (قَتِيل، وجَرِيح، وأسير) أن يجيء جمعه على (فَعْلى)(9). فقراءة حمزة جاءت على القياس.

وقرأ الباقون (أُسَارى) بضم الهمزة وفتح السين وإثبات ألف بعدها، فـ (أُسَارى) هنا جمع (أَسْرى) مثل (سَكْرى وسُكَارى)، فيكون (أُسارى) جمع الجمع(10).

والأسير من (الأسْر)، وهو بمعنى الشدّ بالقيد، من قولهم: (أسرتُ القَتبَ)، وسُمِّي الأسير بذلك، ثم قيل لكلِّ مأخوذٍ ومقيّد وإنْ لم يكن مشدودًا، وقيل في جمعه: (أَسَارى، وأُسَارى وأَسْرَى)(11).

ومَن قرأ (أُسَارى) بضم الهمزة فهي قراءة صحيحة(12)، إلا أنها على غير القياس(1).

---

(1) معاني القرآن للفراء: 186/3.

(2) الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة الجحدري البصري: 56.

(3) ينظر: اللسان: مادة (نصب).

(4) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية: 358/1.

(5) سورة انفال: من الآية67.

(6) سورة الأنفال: من الآية70.

(7) سورة البقرة: من الآية85.

(8) ينظر: السبعة في القراءات: 164، وجامع البيان في القراءات السبعة المشهورة، للداني: 402، والقراءات وأثرها في علوم العربية: 588/1.

(9) ينظر: شرح الكافية الشافية: 266/2، والمحرر الوجيز: 157/1.

(10) ينظر: السبعة في القراءات: 164، والمحرر الوجيز: 156/1، والقراءات وأثرها في علوم العربية: 586/1.

(11) ينظر: المفردات: 30، والمحرر الوجيز: 157/1.

(12) ينظر: معاني القرآن للفراء: 418/1.

وإلى جانب الفارق اللفظي بين الجمعَين (أَسْرى) على وزن (فَعْلَى) و(أسارى) بفتح الهمزة وضمها على وزن (فعالى)، كذلك فرّق بعضهم في الاستعمال القرآني بين اللفظين، وقد فرّق أحد الباحثين⁽²⁾ بين هذين اللفظين بجملةٍ من الآراء أهمها:

1. إنّ هذا من تعدد الجموع من دون فرق بين الجمعين.
2. إنّ (الأسْرى) الذين في اليد، و(الأسارى) الذين في القيد.
3. إنّ (الأَسرى) الذين جاؤوا مستسلمين، و(الأسارى) الذين جاؤوا مقيَّدين.
4. أن يكون لفظ (أسرى) جمعًا لـ (أسير)، أما (أسارى) فهو جمع لهذا الجمع. وهو أقرب الآراء للقبول⁽³⁾.

وبذلك تعددت جموع (أسير) فجُمِعَ على (أسرى، وأَسَارى، وأُسَارى).

وقد قُرِئ أيضًا بـ (أَسْوِرَة وأَسَاوِرة) في قوله تعالى: ﴿▫⬥■🖬❑⬀⬥✋ 🕮🡅🕿♐⬂🖃⬁❼♦ ⬉♦🖬■⓿⬂❍✍ 🕮❐♋⬄❑⬀❻♦❑➢👌♓✍♊ ❶⬥♎⍓🖬✌﴾⁽⁴⁾، فقد اختلف القرّاء في قراءة (أسورة)، فبعضهم قرأ: (أَسْوِرَة) وهي قراءة عاصم⁽⁵⁾، فـ (أسورة) جمع (سِوَار)، لأدنى العدد كقولهم: (حِمار وأَحْمِرة، وغُرَاب وأَغْرِبة)، وقرأ الباقون: (أَسَاوِرَة) بالألف⁽⁶⁾، ومَن قرأ (أساورة)، فذاك لأنّ (أساوير) جمع (إسْوَار)، وهو السِّوَار، فـ (أَسَاوِرة) بالهاء تكون عوضًا عن الياء، نحو: (بِطْرِيق وبَطارِقة، وزِنْدِيق وزَنادِقة)، فتكون (أَسَاوِرة) جمع (إسْوَار)⁽⁷⁾.

قال الزمخشري: «وقُرِئ (أَساوِر) جمع (أَسْوِرة)، و(أَساوير) جمع (أَسوَار)، و(أساوِرة) على تعويض التاء من ياء (أساوير)...»⁽⁸⁾.

وقد تكون (أساوِر) جمع الجمع لـ (أسوِرَة)⁽⁹⁾، كما جاء في قوله تعالى: ﴿⑥⬈♦❑❋🖬❑⬀♌♦ ▫✍❸&❑🙪👌 ✍♊⇳ 🕮❐♋⍓🙪❑⌧❻♦ 👌✍♊ ❶⬥♎⍓🖬🗄﴾⁽¹⁰⁾. وقال الفراء: مَن قرأ بـ (أَسْوِرة) أو (أَسَاوِرة) فكُلٌّ صواب⁽¹¹⁾. فـ (أَسْوِرة) و(أَسَاوِرَة) جمع لـ (سِوَار المرأة)⁽¹²⁾.

3. الاستعمال البيئي:

في دراسة جديدة لأحد الباحثين⁽¹³⁾، لاحظ فيها اهتمام المستعمل العربي بلفظٍ ما، ومدى صلة هذا اللفظ ببيئته وشؤون حياته ينعكس على تعدد جموعه.

«فنحن إذا أخذنا ـ على سبيل المثال ـ المفردات التالية: (قلم، وعبد، وناقة)، ثم نظرنا إلى جمع التكسير لكلٍّ منها، فإننا نجد أنّ كلمة (قلم) لم تُجمع سوى على (أقلام)، فلم يُسمَع لها أي جمع آخر، فيما سُمِع لكل من كلمتي (عبد، وناقة) ما يزيد على ثماني صيغ

⁽¹⁾ ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 550/2.

⁽²⁾ ينظر: دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: 209.

⁽³⁾ ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية: 590/1، ودراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: 209.

⁽⁴⁾ سورة الزخرف: من الآية53.

⁽⁵⁾ ينظر: السبعة في القراءات: 587.

⁽⁶⁾ ينظر: السبعة في القراءات: 587، ومفاتيح الغيب: 188/27، والقراءات وأثرها في علوم العربية: 667/1.

⁽⁷⁾ ينظر: مفاتيح الغيب: 188/27.

⁽⁸⁾ الكشاف: 261/4.

⁽⁹⁾ ينظر: فقه اللغة وأسرار العربية: 373، ومعاني القرآن للفراء: 35/3.

⁽¹⁰⁾ سورة الكهف: من الآية31.

⁽¹¹⁾ ينظر: معاني القرآن للفراء: 35/3.

⁽¹²⁾ ينظر: المصباح المنير: مادة (سور).

⁽¹³⁾ وافي حاج أحمد، ظاهرة جمع التكسير في العربية، رسالة ماجستير، بيروت، 2003.

للجمع. فكلمة (ناقة) جُمعت على (ناق، ونُوْق، وأَنْوُق، وأَنْؤق، وأَوْنُق، وأَنْيُق، وأَيْنُق، ونِيَاق، وأَنْوَاق، وأَيَانِق)، وكلمة (عبد) تُجمع على (أَعْبُد، وعِبَاد، وعَبِيْد، وعُبُد، وعُبْدان، وعِبْدان، وعِبِدّاء، وعِبِدَّى، ومَعَابِد، ومَعْبَدَة، ومَعْبُوْداء). وإذا نظرنا إلى اهتمام العرب القدماء في شؤون حياتهم ونمط معيشتهم وسلوكهم، فإننا نجدهم قد أوْلَوا الناقة والعد اهتمامًا بالغًا يفوق بكثير اهتمامهم بالقلم، أي بالكتابة وأدواتها، مما يدفعنا إلى أن نخلص بالقول إلى أنّ تعدّد صيغ الجمع للمفرد يعكس بوضوح اهتمام المستعمل العربي باللفظ المجموع في حياته وشؤونه، وهذا يرتقي بالتفسير من حالة لسانية مجرّدة أو قضية لفظية بحتة إلى جعله قضية ذات صلة ببيئة العربي وفكره وحياته مما يُكسِبُهُ عمقًا وتأصُّلاً ظاهرَين»⁽¹⁾.

أقول: إنّ العقل لا يتردّد في قبول وجهة نظر الباحث وترجيحها، ولا سيّما إن وُجِد ما يؤيد ذلك؛ لأنه «ليس في كلام العرب اسم على ألفاظ مختلفة إلا (الناقة)، فإنهم قالوا: (ناقة)، ثم جمعوها: (ناقاتٍ، ونُوْقًا، ونَاقًا، وأَيَانِق، ونِيَاقًا، وأَيْنُقًا، وأَوْنُقًا) سبع مرات، وسبعة ألفاظ؛ لأنهم يمارسون هذين النوعين كثيرًا فينطقون بها على ألفاظ مختلفة»⁽²⁾، ومثله جمع (عبد)⁽³⁾.

فقول ابن خالويه: «لأنهم يمارسون هذين النوعين كثيرًا» لا يمكن أن يفسَّر إلا باستعمالهم الكثير للفظَي (الناقة والعبد)، فكثرة دورانها على ألسنتهم أدّت إلى تعدّد صيغها.

وهذا ما لا نجده في لفظ (القلم)، إلا أنني أستدركُ على الباحث أنّ كلمة (قلم) قد جُمِعت جمعين هما (أقلام وقِلام)، إلا أنّ الثاني سُمِع عنهم لكنه لم يُستعمل، فقد استغنوا عنه بـ (أقلام)، فاستعملوه في القلة والكثرة، قال تعالى: ﴿👌♋♊⅄☒♐⍓❷♦☐☹ 🕮❒🔔⬂💾■🕔🏳♋﴾⁽⁴⁾، فالمقام مقام مبالغة وتكثير، وقد استعمل فيه وزن القلة مع أنه سُمِع له وزن كثرة (قِلام) إلا أنه لم يُستعمل⁽⁵⁾.

يُستعمل⁽⁵⁾.

ثانيًا: المؤثرات اللغوية (التوظيف اللغوي):

هي المؤثرات التي يقف وراءها كلُّ تغيير يصيب اللفظ، او ما يعتري بعض الألفاظ من ظواهر لغوية من أهمها:

1. الاشتراك اللفظي (اختلاف المعنى):

لعلَّ المشترك اللفظي هو من أحوج الألفاظ إلى تعدد الجموع؛ لأنّ العرب حريصون على التفريق بين المعاني من خلال الألفاظ كي يتجنّبوا اللبس بينها.

ومن أمثلة المشترك اللفظي الذي اختلفت جموعه للتفريق بين المعنى جمعُ (أَمْر) على (أُمُور، وأَوَامِر)، قال الفيومي: «(الْأَمْرُ) بِمَعْنَى الْحَال جَمْعُهُ (أُمُورٌ)، وَعَلَيْهِ ﴿❑◆👌♦👓✏🕮❑👎⬀❺↓▫♋❷⬀⬉♦❑⬀♍☙📪♐❷♦⅄♋⑩⑨⌨﴾⁽⁶⁾، وَ(الْأَمْرُ) بِمَعْنَى الطَّلَبِ جَمْعُهُ (أَوَامِر)؛ فَرْقًا بَيْنَهُمَا، وَجَمْعُ (الْأَمْر): (أَوَامِر)، هَكَذَا يَتَكَلَّمُ بِهِ النَّاس، وقيل: (أوامر) جمع (مَأمور)، فجُمِع (فاعل) على (فَوَاعِل)»⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ظاهرة جمع التكسير في العربية: 26.

⁽²⁾ ليس في كلام العرب: 185.

⁽³⁾ ينظر: ليس في كلام العرب: 306.

⁽⁴⁾ لقمان: 27.

⁽⁵⁾ ينظر: شرح الكافية الشافية: 270/2، وشرح التصريح: 521/2، والمعجم المفصل في الجموع: 364.

⁽⁶⁾ سورة هود: من الآية97.

⁽⁷⁾ المصباح المنير: مادة (أمر).

فنتيجة لاختلاف المعنى في (أمْر) اختلفت جموعُهُ لذلك، للتفريق بين المعنى، فيأتي (الأمر) بمعنى الحال والطلب، وجمع الأول (أُمُور)، وجمع الثاني: (أوَامِر).

جاء في الصحاح: «الأَمْر: واحد (الأمور)، يُقال: (أَمْرُ فلانٍ مستقيم، وأُمُورُه مستقيمة)، أي: حاله، و(أَمَرْتُهُ بكذا أمْرًا)، والجمع: (الأَوَامِر)»(1).

ومنه أيضًا الجمعان (أبْرَار وبَرَرَة)، قال الفيومي: «وَالْبِرُّ بِالْكَسْرِ: الْخَيْرُ وَالْفَضْلُ. وَ(بَرَّ الرَّجُلُ يَبَرُّ بِرًّا) وِزَانُ (عَلِمَ يَعْلَمُ عِلْمًا) فَهُوَ بَرٌّ بِالْفَتْحِ وَبَارٌّ أَيْضًا: أَيْ صَادِقٌ أَوْ تَقِيٌّ، وَهُوَ خِلَافُ الْفَاجِرِ، وَجَمْعُ الْأَوَّلِ: (أَبْرَار)، وَجَمْعُ الثَّانِي (بَرَرَة) مِثْلُ: (كَافِرٍ وَكَفَرَة)»(2).

وجاء في مفردات الأصفهاني: «يُقال: (بَرَّ أباه) فهو بارٌّ وبَرٌّ، مثل: (صائِف وصَيْف، وطائِف وطَيْف)، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿❒◆♦❷👍✂ 📭📭♑❑◆🕓✎♑☙♦✌♑❼﴾(3)، و(بَرَّ في يمينه) فهو بارٌّ، و(أبررتُهُ)، و(بَرَرْتُ يميني)، و(حَجٌّ مَبرور)، أي: مقبول، وجمعُ (البارّ): (أبْرَار، وبَرَرَة)، قال تعالى: ﴿✆♑♌☐ ✂☙☙☺☞📭⬀❷♦✂❻◆ ✆✁✂⬁❼ ☼♦➔♉⑩🏳🗄﴾(4)، وقال: ﴿📭☒☒☝ ✆♑♌☐ 📬♉✌♦🕓🖬❁ ✂☙☙☺☞📭⬀❷♦✂❻⊘ ✆✁✂⬁❼ ↘♉🖬&♉⑩♒⊘✓▫☙﴾(5)...»(6).

فيلاحَظ أنّ الجمعين (أبرارًا وبررة) قد اختلفا في صيغة الجمع، مع اتفاقهما في المعنى، وجاء أحدهما جمع على وزن أحد جموع القلّة (أَفْعال)، وثانيهما على وزن جمع الكثرة (فَعَلَة)، مع الخلاف في تحديد مفرديهما (بَرّ وبارّ).

وللدكتور فاضل السامرائي توجيه في هذين الجمعين مبنيٌّ على كيفية استعمال القرآن الكريم لهما، من خلال التركيز على دلالة القلة والكثرة، قال: «وقد يُؤتى بجمع القلة للدلالة على قلّة نسبية لا حقيقية، بمعنى أنه إذا قِيسَ المعدود بمقابله كان قليلاً، فيستعمل للأكثر جمع الكثرة، ولِما هو دونه في الكثرة جمع القلة وإن كان كثيرًا في ذاته، فمن ذلك استعمال (الأبرار) و(البَرَرة)، فقد وردت (الأبرار) في ستة مواطن من كتاب الله، وهي كلها في المؤمنين، وهم لا شكَّ يزيدون على العشرة، قال تعالى: ﴿❒◆✍♦❑◆▫⅄✡☐☙ ✌♦➚⍓ ✂☙☙☺☞📭⬀❷♦✂❻⊘﴾(7)، وقال: ﴿✆♑♌☐ ✂☙☙☺☞📭⬀❷♦✂❻◆ ✆✁✂⬁❼ ☼♦➔♉⑩🏳🗄﴾(8)، وقال: ﴿✆♑♌☐ ⬀⬂⌧⬁ ❒◆✆♑♌☐ ✂☙☙✆⬂▦→⍒●☙❻◆ ✆✁✂⬁❼ ♌❒♦♉⑩🏳🗄 ✂☙☙☺☞📭⬀❷♦✂❻◆ ✆✁✂⬁❼ ☼♦➔♉⓿🏳✌ ⬀⌘⌘⬁ ⇱♦✍■❼ ✂☙☙☺☞❻◆✂✎★⊘🖮⬁ ❸⬀♦➔☪✂❷⇱❒♌♦﴾(9)، وقال: ﴿❒◆✌♦☙ ⇱♉✡⑨⍓ ✂☙☙✎★ ⌘⍓❷⬀❸⮜ ✆♑♌☐ 📬♉✌♦🕓🖬❁ ✂☙☙☺☞📭⬀❷♦✂❻⊘ ✆✁✂⬁❼ ✆ℯ♉❁☞📭⬀❷♦✂❻⊘﴾(10)

---

[1] الصحاح: مادة (أمر).

[2] المصباح المنير: مادة (برر).

[3] سورة مريم: من الآية32.

[4] سورة الانفطار: 13.

[5] سورة المطففين: 18.

[6] المفردات: 77/1.

[7] آل عمران: 193.

[8] الانفطار: 13، 14.

[9] المطففين: 22، 23.

[10] آل عمران: 198.

⊿♋◘&♋⑩≋✗✓▫☙﴾(1). ولم يرِد لفظ (البررة) إلا في موطن واحد، وهو في صفة الملائكة، وهو قوله تعالى:

﴿📪♑🕯❒③⬃⑨♋❽♌◻⊞☒❷♦◻▭ ⇗♑⬂⬁ 📬♋❷♦✂✈⊙📪 ♦❷♦❻♦◻▭﴾(2)، ولعلَّ ذلك يعود إلى أنّ (الأبرار) إذا قِيسوا بالفُجّار كانوا قلّة، فجيء بالفجّار على جمع الكثرة، و(الأبرار) على جمع القلة. وهذا المعنى يذكره القرآن في أكثر من موطن، من ذلك قوله تعالى: ﴿❒◆🔔⬧◘♑⓿✍➤👌♓♋♊⇳ ⬉♋⌛♦☞⑩♋❽◻ ✂☞🕾⌖⊙▤⬈❑❻⬇﴾(3)، وقوله:

﴿❒◆👌♦☞✏ 🕮❒▤⇩✡⬧❸⬅ ✂☞🕾✡◻☞◻⬂ ❒◆🕾⬧❑⬀ ❍◻❷♦🕒⇳💣❁

⑥♑× ♊♦👌 ◆❸⬧✡⇩▤❒🕮 ⇳⬈♋➲➔✍ ♌♑◗◆❒﴾، وقوله: ﴿📪♑☺⬅⬧⬃👌♋✡♋✓×♦﴾(4)، وقوله:

✂☞❀☞❻⬀➢⬂ ③⬉♐⬁◘🙵❑🖰☒ ⬉♦♊ ♌◻⌛♑⓿✍⬀ ✂☞✏★﴾(5)، فجيء بالجمع للدلالة على القلة النسبية، النسبية، وجاء في صفة الملائكة بلفظ (البَرَرة) لا (الأبرار) للدلالة على الكثرة؛ لأنهم كلهم كذلك بخلاف البشر»(6).

وهذا من جمال الاستعمال القرآني لألفاظ القلة والكثرة، فعلاوةً على هذا الفارق في الاستعمال، فهناك الفارق اللغوي وهو ما ذكره الفيومي من أنّ (أبرارًا) هو جمع (برّ) وجمع (بارّ) على (بَرَرة)، والجمع (فَعَلَة) قياس في (فاعِل) نحو قولهم: (كافِر وكَفَرَة)(7)، قال الفراء: والعرب لا يقولون: (فَعَلَة) للجمع إلا والواحد منه (فاعِل)، مثل: (كافِر وكَفَرَة، وفاجِر وفَجَرَة)(8).

جاء في الصحاح: وجَمْعُ (البَرّ): (أَبْرار)، وجمعُ (البارّ): (بَرَرة)(9).

ويذهب بعضهم إلى أنّ كِلا الجمعين (أبرار وبَرَرة) هما للمفرد (بارّ) على وزن (فاعِل)، ومن ثَمّ يفرّق بين هذين الجمعين من خلال تخصيص الجمع (أبرار) في صفة الآدميين، والجمع (بررة) في صفة الملائكة(10)، و(بَرَرة) أبلغ من (أبْرار). قال الراغب الأصفهاني: «ف (بَرَرة) خص بها الملائكة في القرآن من حيث إنّه أبلغ من (أبرار)»(11).

وذهب بعضُهُم الآخر إلى القول: «إنّ كلًّا من (أبرار وبَرَرة) جمعٌ لمفرد واحد وهو (برّ)»(12). فقولهم بتخصيص (بررة) جمعًا لصفة الملائكة، و(أبرار) جمعًا لصفة الآدميين، استنادًا إلى استعمال القرآن الكريم لهذين الجمعين كما مرَّ في الآيات السابقة، وقول الراغب الأصفهاني: إنّ (بررة) أبلغ من (أبرار) لذلك خصَّ بها الملائكة من دون البشر(13)، فقوله: (أبلغ)، أي: أكثر، فكثرة هذه الصفة

---

(1) المطففين: 18.

(2) عبس: 15، 16.

(3) سبأ: 13.

(4) يوسف: 103.

(5) الأنعام: 116.

(6) معاني الأبنية: 142-143.

(7) إنّ الجمع (فَعَلَة) يطّرِدُ في كلِّ وصفٍ على وزن (فاعِل) لمذكر عاقل صحيح اللام، نحو: (كاتِب وكَتَبَة، وبارّ وبَرَرة، وسافِر وسَفَرَة). ينظر: شرح الأشموني: 392/3، والمعجم المفصل في الجموع: 23.

(8) ينظر: معاني القرآن للفراء: 237/3.

(9) ينظر: الصحاح: مادة (برر).

(10) ينظر: المفردات للأصفهاني: 77/1، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي: 45/2.

(11) المفردات: 77/1.

(12) دراسات لغويّة في القرآن الكريم وقراءاته: 234.

(13) ينظر: المفردات: 77/1.

واستمرارها وملازمتها لموصوفها، لذا ناسبها جمع الكثرة، فإذا ما أُخِذَ (البِرّ) على أنه كلمة جامعة لأنواع الخير والفضل(1)، بما فيه العبادة والتسبيح وما إلى ذلك، فإنّ (البِرّ) من جانب الملائكة أكثر وأدْوَم، كما أنه يفوق حجم أعمال البِرّ من جانب البشر، فبني آدم مهما استمرَّ واحدُهُم في الطاعة وفِعل الخير فهو لا يلبث أن يفتر عن ذلك في كثير من الأوقات؛ وذلك لطبيعته البشرية التي تضطرّه إلى ذلك.

فـ (بَرَرة) جمع كثرة، أما (أبرار) فهو جمع قلة، فأتى وصف الباري عز وجل لصفة بِرّ الملائكة بـ (بَرَرة) لبيان كثرته ودوامه منهم، وبـ (أبرار) لصفة بِرّ بني آدم لبيان قلّته النسبية مقارنةً بالملائكة وإن كثُر، فوافق اللفظُ المعنى.

هذا إلى جانب خلاف اللغويين في مفرد (أبرار وبَرَرة)، والذي أراه أنّ (أبرارًا وبَرَرة) جمعانِ للمفردين (بَرّ وبارّ)، وأنّ التخصيص جاء في استعمال القرآن الكريم لهذين الجمعين. قال ابن منظور: «يُقال: رجلٌ بَرٌّ بذي قرابتِهِ وبارٌّ: من قومٍ بَرَرَةٍ وأبرار»(2). وإنّ جمع (فاعِل) على (فَعَلة) قياسٌ مطّرد إلا أنه في المضاعف عزيزٌ نادر(3).

وممّا اتفق لفظُهُ واختلف معناه أيضًا لفظ (العين)، فلَهُ معانٍ كثيرة، منها: العين الباصرة، وعين الماء... إلخ.

قال الفيومي: «الْعَيْنُ تَقَعُ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ، فَمِنْهَا: العين الْبَاصِرَةُ، وَعَيْنُ الْمَاءِ، وَعَيْنُ الشَّمْسِ، وَالْعَيْنُ الْجَارِيَةُ، وَالْعَيْنُ الطَّلِيعَةُ، وَعَيْنُ الشَّيْءِ نَفْسه... وَالْعَيْنُ: مَا ضُرِبَ مِنْ الدَّنَانِيرِ، وَقَدْ يُقَالُ لِغَيْرِ الْمَضْرُوبِ: (عَيْنٌ) أَيْضًا... وَتُجْمَعُ الْعَيْنُ لِغَيْرِ الْمَضْرُوبِ عَلَى (عُيُونٍ وَأَعْيُنٍ)»(4)، جاء في التنزيل قوله تعالى: ﴿📼ᘐ•➲•☺⍓○⇔✡☐👓 ⬉♦✍■❼✁ 🕮❒⬉⇳⓿⬉❁⇯&ø☠⬀﴾(5)،
🕮❒⬉⇳⓿⬉❁⇯&ø☠⬀﴾(5)، وقوله: ﴿❒☐🕮❒⬉⇳⓿⬉☪⬉♑←⚐⇔ ✍•▦ᘓ⓿⮝↓ ✌ᘓ♊⌘
✁👓✎👓⦿✌⬂➚⮫﴾(6)، وقوله تعالى: ﴿❻◆📪✸✡☐👓 ♎⍓▣⇔ 📼ᘐ•✡☐👓 ✌ᘓ♊⇳
🕮❒⬂ᔓ❒◆🕒♉⮪☪◆👓 ❒◆❶➔❻♒ø③✸🕒☝ᘓ✡☐👓 🔔➔❷▪☐■ 🕮❒⬉⇳✓⬉▫🕮﴾(7).

وجُمِعت العين الباصرة على (عُيُون) نحو قول جرير:

إنَّ العُيونَ الَّتي في طَرَفِها حَوَرٌ قَتَلنَنا ثُمَّ لَم يُحيِينَ قَتْلانا(8)

كما جمعوا عين الماء أيضًا على (عُيُون)، قال تعالى: ﴿×ᘓ❼ ♉⍓☪☐🕒💣▭ ❒◆⬉⬉⑩⬉❑♌✌﴾(9). ومن المفسرين مَن يرى أنّ (العين) قد وُضعت حقيقةً للعين الباصرة، ثم استُعمِلَ مجازًا في غيرها. يقول الفخر الرازي: «الْمَشْهُورُ أَنَّ لَفْظَ (الْعَيْنِ) مُشْتَرَكٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي الْعَيْنِ الَّتِي هِيَ آلَةُ الْإِبْصَارِ وَمَجَازٌ فِي غَيْرِهَا، أَمَّا فِي عُيُونِ الْمَاءِ؛ فَلِأَنَّهَا تُشْبِهُ الْعَيْنَ الْبَاصِرَةَ الَّتِي يَخْرُجُ مِنْهَا الدَّمْعُ، أَوْ لِأَنَّ الْمَاءَ الَّذِي فِي الْعَيْنِ كَالنُّورِ الَّذِي فِي الْعَيْنِ، غَيْرَ أَنَّهَا مَجَازٌ مَشْهُورٌ صَارَ غَالِبًا حَتَّى لَا يَفْتَقِرَ إِلَى الْقَرِينَةِ عِنْدَ الِاسْتِعْمَالِ إِلَّا لِلتَّمْيِيزِ

---

(1) ينظر: اللسان: مادة (برر).

(2) اللسان: مادة (برر).

(3) قال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب من المضاعف (فاعِل وفَعَلَة) إلا (شابٌّ وشَبَبة، وبارٌّ وبَرَرة، وعاقٌّ وعَقَقة)، وإن كان جمع (فاعل) على (فَعَلَة) قياسًا مطّردًا (حافِد وحَفَدَة: الخَدَمَة، وظالِم وظَلَمَة، وكاتِب وكَتَبة)، إلا أنه في المضاعف عزيز نادر». ليس في كلام العرب: 359.

(4) المصباح المنير: مادة (عين).

(5) سورة يس: من الآية66.

(6) سورة التوبة: من الآية92.

(7) سورة الفرقان: من الآية74.

(8) البيت من البسيط وهو لجرير في ديوانه: 595، وشرح المفصل: 373/3.

(9) سورة الحجر: من الآية45.

بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ، فَكَمَا لَا يُحْمَلُ اللَّفْظُ عَلَى الْعَيْنِ الْبَاصِرَةِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، كَذَلِكَ لَا يُحْمَلُ عَلَى الْفَوَّارَةِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ مِثْلِ: (شَرِبْتُ مِنَ الْعَيْنِ، وَاغْتَسَلْتُ مِنْهَا)، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تُوجَدُ فِي الْيَنْبُوعِ»(1).

فـ (شربتُ واغتسلتُ) هي القرائن التي حَملت معنى العين إلى المجاز دون الحقيقة، فالعين الباصرة لا يُشرَبُ ولا يُغتسَلُ منها، وإنما هي عين الماء، فحُمِلت عين الماء على العين الباصرة؛ للشبه بينهما، فخروج الماء من الينبوع يُشبه خروج الدمع من العين، أو لأنّ الماء الذي في العين التي هي الينبوع كالنور الذي في العين الباصرة، والله أعلم.

وجُمِعت (العين) أيضًا على (أعْيَان وعِيْن)، يقال: (هو من أعيان الناس)، أي: من أشرافهم، وأعْيانُ الإخوة: الذين هم لأبٍ وأمّ(2).

وقيل: (امرأةٌ عَيْناء): حسنةُ العينين واسعتُهُما، والجمع: (عِيْن)(3)، قال تعالى: ﴿❒◆∞⍓❐❑♉⇳✡❑🕔♑←☠ 🗎🕘♦←❑❻✌⬉ჲ✓×🕮﴾(4).

ومنه أيضًا جمع (نَفْس) على (أَنْفُس ونُفُوس، وأَنْفَاس)، قال الفيومي: «ونَفْسُ الإنسانِ تجْمَعُ على (أَنْفُس وَنُفُوس)، مِثْلُ: (فَلْسٍ وَأَفْلُسٍ وَفُلُوسٍ). وَ(النَّفَسُ) بِفَتْحَتَيْنِ: نَسِيمُ الْهَوَاءِ وَالْجَمْعُ (أَنْفَاس)»(5)، وقد ورد الجمعان (أنفس ونفوس) في القرآن الكريم بمعنى: أرواح الأشخاص(6)، قال تعالى: ﴿❻▪✉☙≣⬈✉⬀ 🕮❒⬊⬃⍰■⚐⓿ ✉ჲ☺⍓❐ᔕᔕ ×ჲ❼﴾(7)، وقوله: ﴿❒◆◑ჲ➊♦✂ ✂ᔕᔕ🕿☾❻▦➔❑❑↓ ∞⬉❒♓⛎♉⍓☼●⇳﴾(8)، وقوله عز وجل: ﴿🕮❒✍♦🕯▫✋←➎↓❑♌♦ ✂ᔕᔕ🕿✡❑ᔕᔕ❑" ✉ჲᔕᔕᔕᔕ🕿⬂🕿✐➌♒ჲ ❒◆✍♦✡○✿❑⬀♌♦﴾ ، وقوله: ﴿🕮❒☼▦➔○✿≣⬈☠⬀﴾(9)، ﴿❒◆◑ჲ♌ ✍➔⌨⬀⑨←❒✂☎ 👌♦ᔕᔕ ×ჲ❼☑ 🕮❒☼▦➔○⬁⌛➔☠⬀ 🕮❒❒⬃ ✍➔②⬃▦➔❑■← ③⬉◖⍓ᔕᔕ∝⬁⌨⬀≣⬈☠ ✉ჲ◗ჲ ✂ᔕᔕ✎✦﴾(10).

أمّا (النَّفَس) بفتحتين، فهو نَسيم الهواء، أو هو الريح التي تخرج من الأنف والفم، والجمع (أَنْفَاس)، مثل: (سَبَب وأَسْباب)(11).

وجاء الجمع (أَنْفاس) في قول الأعشى:

أذاقَتهُم الحَربُ أَنفاسَها وَقَد تُكرَهُ الحَربُ بَعدَ السِّلِمْ(12)

ومن تعدّد الجموع لاختلاف المعنى ما جاء في جمع (اللُّبّ)، قال الفيومي: «لُبُّ النَّخْلَةِ قَلْبُهَا وَلُبُّ الْجَوْزِ وَاللَّوْزِ وَنَحْوِهِمَا مَا فِي جَوْفِهِ وَالْجَمْعُ لُبُوبٌ وَاللُّبَابُ مِثْلُ غُرَابٍ لُغَةٌ فِيهِ وَلُبُّ كُلِّ شَيْءٍ خَالِصُهُ. وَاللُّبُّ الْعَقْلُ وَالْجَمْعُ أَلْبَابٌ مِثْلُ قُفْلٍ وَأَقْفَالٍ...»(1)، قال تعالى:

---

(1) مفاتيح الغيب: 34/29.

(2) ينظر: أساس البلاغة: مادة (عين)، والمصباح المنير: مادة (عين).

(3) ينظر: المصباح المنير: مادة (عين).

(4) سورة الدخان: من الآية54.

(5) المصباح المنير: مادة (نفس).

(6) ينظر: دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: 218.

(7) سورة الإسراء: من الآية25.

(8) سورة التكوير: 7.

(9) سورة البقرة: من الآية44.

(10) سورة البقرة: من الآية284.

(11) ينظر: المصباح المنير: مادة (نفس)، واللسان: مادة (نفس).

(12) البيت من المتقارب وهو للأعشى في: ديوانه: 39.

تعالى: ﴿[illegible] ﴾(2)، وقوله تعالى: ﴿[illegible]﴾(3).

2. اختلاف الجمع باعتبار اللفظ والأصل:

فبعض المفردات لا تأتي على صورتها الأصل التي قد وُضعت لها، فرُبّما أصابها شيء من التغيير من إعلال، وقلب، وإبدال، وغيرها من التغييرات الصرفية التي قد تعتري صور الألفاظ، مما يجعلهم يتعاملون مع هذه الألفاظ من وجهين، هما: وجه اللفظ، ووجه الأصل.

فالمستعمل للّفظ بالخيار، فإمّا أن يُجمع اللفظ على ظاهره فتكون له صيغة جمع، وإمّا أن يُرَدَّ إلى أصله فتكون له بذلك صيغة جمع أخرى، ولا سيّما إذا عُرِف أنّ جمع التكسير يعيد اللفظ إلى أصله في الأعمِّ الأغلب.

فمن ذلك مثلاً جمع (خليفة) على (خُلَفاء، وخلائِف)، فقد جمعوا (خَلِيْفة) على (خُلَفاء) بالنظر إلى معناه وهو مذكّر(4)، فجمعوه كما جمعوا لفظ (كريم) على (كُرَماء)، أما الهاء في (خليفة) فقد ذكر سيبويه أنّهم لم يعتدّوا بها حيث علموا أنّ الهاء لا تَثبُت في التكسير(5)، فصار كأنّهم جمعوا لفظ (خليف) من غير هاء، وإلى هذا أشار الفيومي بقوله: إنّ «(الخليفة) أصله (خَليف) بغير هاء(6)؛ لأنه بمعنى الفاعل، وَالْهَاءُ مُبَالَغَةٌ مِثْلُ: (عَلَّامَةٍ، وَنَسَّابَةٍ)، وَيَكُونُ وَصْفًا لِلرَّجُلِ خَاصَّةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْمَعُهُ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ فَيَقُولُ: (الْخُلَفَاءُ) مِثْلُ: (شَرِيفٍ وَشُرَفَاء)، وَهَذَا الْجَمْعُ مُذَكَّرٌ فَيُقَالُ: (ثَلَاثَةُ خُلَفَاءَ)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْمَعُ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ فَيَقُولُ: (الْخَلَائِف)(7)، وَيَجُوزُ تَذْكِيرُ الْعَدَدِ وَتَأْنِيثُهُ فِي هَذَا الْجَمْعِ فَيُقَالُ: (ثَلَاثَةُ خَلَائِفَ، وَثَلَاثُ خَلَائِفَ) وَهُمَا لُغَتَانِ فَصِيحَتَانِ»(8).

وجاء في اللسان: «(الخَليفة): الذي يُستخلَفُ ممن قبله، والجمع (خَلائِف)، جاؤوا به على الأصل، مثل: (كَريمة وكَرائِم)، وهو الخليف، والجمع (خُلَفاء)...»(9).

وقد ورد كِلا الجمعين في القرآن الكريم، فمنه قوله تعالى: ﴿[illegible]﴾(10)، وقوله: ﴿[illegible]﴾(11). فجُمِع (خليفة) على (خُلَفاء وخَلائِف) على اعتبار اللفظ والأصل.

---

(1) المصباح المنير: مادة (لبب).

(2) سورة البقرة: من الآية 197.

(3) سورة الزمر: الآيتان 17، 18.

(4) ينظر: الكتاب: 636/3، والمذكر والمؤنث للأنباري: 144، واللسان: مادة (خلف).

(5) ينظر: الكتاب: 636/3.

(6) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: 142/1.

(7) قال أبو البركات الأنباري: «مَن استعمل اللفظ قال في الجمع: (خَلائِف)، ومَن استعمل المعنى قال في الجمع: (خُلَفاء)». المذكر والمؤنث: 144.

(8) المصباح المنير: مادة (خلف)، وينظر: شرح المفصل: 438/3.

(9) اللسان: مادة (خلف).

(10) سورة الأعراف: من الآية74.

(11) سورة يونس: من الآية14.

ومِثلُهُ أيضًا جمع (مُصيبَة)، قال الفيومي: «الْمُصِيبَةُ: الشِّدَّةُ النَّازِلَةُ، وَجَمْعُهَا الْمَشْهُورُ (مَصَائِب)، قَالُوا: وَالْأَصْلُ (مَصَاوِب)، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: قَدْ جُمِعَتْ عَلَى لَفْظِهَا بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ فَقِيلَ: (مُصِيبَاتٌ)، قَالَ: وَأَرَى أَنَّ جَمْعَهَا عَلَى (مَصَائِب) مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ»(1).

ومنه أيضًا جمعُ المقصور إنْ كانت لامه ياءً، فيُجمع بالياء باعتبار الأصل، ويُجمع بالألف اعتبارًا باللفظ. ومن ذلك جمعُ (الكُدْيَة)، وهي «الْأَرْضُ الصُّلْبَة، وَالْجَمْعُ (كُدًى) مِثْلُ: (مُدْيَةٍ وَمُدًى)، وَبِالْجَمْعِ سُمِّيَ مَوْضِعٌ بِأَسْفَلِ مَكَّةَ بِقُرْبِ شَعْبِ الشَّافِعِيِّينَ، وَقِيلَ فِيهِ: (ثَنِيَّةُ كُدًى) فَأُضِيفَ إلَيْهِ لِلتَّخْصِيصِ»(2)، وبه أيضًا سُمِّيت المقابر، فيُروى أنّ فاطمةَ < خرجت في تعزية بعض جيرانها، فلما انصرفت انصرفت قال لها رسول الله @: (لعلَّكِ بلغتِ معهم الكُدَى)(3)، أراد: المقابر؛ وذلك لأنه كانت مقابرهم في مواضع صُلْبة(4).

وقال الفيومي في الجمع (كُدًى) أيضًا إنه «يُكتَبُ بِالْيَاءِ، وَيَجُوزُ بِالْأَلِفِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُورَ إنْ كَانَتْ لَامُهُ يَاءً نَحْوُ: (كُدًى، وَمُدًى) جَازَتِ الْيَاءُ تَنْبِيهًا عَلَى الْأَصْلِ(5)، وَجَازَ بِالْأَلِفِ اعْتِبَارًا بِاللَّفْظِ، إذِ الْأَصْلُ: (كُدَيٌ) بِإِعْرَابِ الْيَاءِ، لَكِنْ تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقُلِبَتْ فَقُلِبَتْ أَلِفًا»(6).

وجاء في التهذيب: «أَكْدى: إذا بلَغَ الكُدَا وهو الصحراء، وأَكْدَى: إذا حَفَر فبلغ الكُدَى وهي الصخور...»(7).

ومنه أيضًا جمع (الموْثِق والميثاق) بالواو على الأصل، وبالياء على اللفظ. قال الفيومي: «وَالْمَوْثِقُ وَالْمِيثَاقُ: الْعَهْدُ، وَجَمْعُ الْأَوَّلِ: (مَوَاثِق)، وَجَمْعُ الثَّانِي (مَوَاثِيق)، وَرُبَّمَا قِيلَ: (مَيَاثِيق) عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ»(8).

فجمعُ (الموثِق): (المواثِق) أو (المِواثيق) على الأصل، ويقال في جمعه أيضًا: (المِيَاثِق) فيمن ألزم إبدال الواو ياءً(9).

ومثله جمع (مِيْثَرة السرج) وهو ما يُجلَس عليه، قال الفيومي: «مِيثَرَةُ السَّرْجِ بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَأَصْلُهَا الْوَاوُ، وَجَمْعُهَا (مَيَاثِر، وَمَوَاثِر) عَلَى لَفْظِ الْمُفْرَدِ، وَعَلَى الْأَصْلِ»(10).

جاء في أساس البلاغة: «مِيْثَرة السرْج، وجمعها (مَواثِر، ومَيَاثِر)(11).

وجُمِع لفظ (نائم) أيضًا على (نُوَّم، ونُيَّم، ونِيَام)، قال الفيومي: «نَامَ يَنَامُ نَوْمًا فَهُوَ نَائِمٌ، وَالْجَمْعُ (نُوَّم) عَلَى الْأَصْلِ، وَ(نُيَّم) عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ، وَ(نِيَامٌ) أَيْضًا»(12).

قال جرير:

سَرَتِ الهُمومُ فَبِتنَ غَيرَ نِيامِ وَأَخو الهُمومِ يَرومُ كُلَّ مَرامِ(1)

---

(1) المصباح المنير: مادة (صوب). وجاء في المنصف: 1/307-308: «قد قالت العرب: (مصائب) فهمزوا، وهو غلط، وكأنّهم توهّموا أنّ (مصيبة: فَعِيلة)، فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع جمع (سفينة: سفائن)، وإنما (مُصِيْبَة: مُفْعِلة) من (أصاب يُصِيب)، وأصلها: (مُصْوِبة)، فألقوا حركة الواو على الصاد فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة، فأبدلت ياءً للكسرة قبلها... وأكثرُ العربِ يقول: (مَصاوِب)، فيجيء بها على القياس، وما ينبغي». وينظر: الخصائص: 3/277.

(2) المصباح المنير: مادة (كدي).

(3) النهاية في غريب الحديث والأثر: 782.

(4) ينظر: اللسان: مادة (كدا).

(5) قال أبو الطيب الوشّاء: «فأجرِ جميع المقصور ما كان من بنات الياء فكتابتُه بالياء». المقصور والممدود: 39.

(6) المصباح المنير: مادة (كدي).

(7) تهذيب اللغة: مادة (كدا).

(8) المصباح المنير: مادة (وثق).

(9) ينظر: اللسان: مادة (وثق).

(10) المصباح المنير: مادة (وثر).

(11) أساس البلاغة: مادة (وثر).

(12) المصباح المنير: مادة (نوم)، وينظر: تهذيب اللغة: مادة (نوم). ولمزيد أمثلة مما تعددت جموعه اعتبارًا للأصل واللفظ، ينظر: المصباح المنير: المواد (طست، ووزن ـ ميزان ـ ، ووسم ـ ميسم ـ).

وقد يكون أصل اللفظ مثقّلاً (مشددًا) فيكون بذلك جمعه مثقّلاً أيضًا، وقد يُخفّف واحده فيُجمع على التخفيف، نحو جمع «الفدّان بالتثقيل: آلة الحرب، وجمعه (فَدَادِيْن)، ويُخَفّف ـ الفَدَان ـ فيُجمَع على (أَفْدِنة، وفُدُن)»(2). ونشأ بذلك له ثلاثة جموع.

وهكذا في كلّ لفظ أصابه شيء من التغيير، فيُجمع حينئذٍ إمّا على أصله الذي جاء منه،، وإمّا على لفظه الظاهر، فيتكوّن له نتيجة ذلك أكثر من صيغة جمع واحدة.

3. تداخل الصيغ:

إنّ جمع التكسير هو (جمع العموم) ـ إن صحّ التعبير ـ وذلك لأنّ كلّ ما لم يدخل ضمن جمع المذكر السالم أو المؤنث السالم (الجمع المخصوص) فهو داخل في جمع التكسير، فدخل فيه اللفظ الذي يكون اسمًا تارة، وصفةً تارة أخرى، كما دخل فيه اللفظ الذي يصلح للتذكير والتأنيث، ودخل فيه أيضًا اللفظ الذي يكون أصله مقصورًا تارة، وممدودًا تارة أخرى.

فلم يسعفهم ـ من أجل التفريق بين هذه الألفاظ بأحوالها المتعددة ـ أن يضعوا صيغًا خاصة بجمع الأسماء، وأخرى بجمع الصفات، أو أن يضعوا صيغًا خاصّة بجمع المذكّر، وأخرى بجمع المؤنث، وكذا الحال في اللفظ، الذي يختلف حال أصله بين القصر والمدّ.

فلجأوا إلى التفريق بين هذا التداخل بأن جمعوا اللفظ المشترك بين الاسمية والوصفية مثلاً، فجعلوه اسمًا جمعًا غير جمعه فيما لو كان صفةً، كي يفرّقوا بينهما في الاستعمال، فتتعدّد بذلك صيغ جموع المفرد الواحد، قال ابن يعيش: «إنّ القياس يقتضي التفرقة بين جمع من يعقل وبين جمع ما لا يعقل، وبين كلّ مختلفين في لفظ أو معنى، هذا هو الأصل، إلّا أن يدخل شيء في غير بابه لضربٍ من المشاكلة»(3).

ويكون تداخل الصيغ حاصلاً بين الاسمية والوصفية، وبين التذكير والتأنيث، وبين القصر والمدّ، وهي على النحو الآتي:

أ. تداخل الصيغ بين الاسمية والوصفيّة:

ومنه اختلاف جمع (أبْقَع) بين الاسم والوصف، قال الفيومي: «بَقِعَ الْغُرَابُ وَغَيْرُهُ بَقَعًا مِنْ بَابِ (تَعِبَ): اخْتَلَفَ لَوْنُهُ، فَهُوَ أَبْقَع، وَجَمْعُهُ (بِقْعَانٌ) بِالْكَسْرِ، غَلَبَ فِيهِ الِاسْمِيَّةُ، وَلَوْ اُعْتُبِرَتْ الْوَصْفِيَّةُ لَقِيلَ: (بُقْع) مِثْلُ: (أَحْمَر وَحُمْر)»(4).

قال الأزهري: «يُقالُ للغراب: أَبْقَع، وجمعُهُ (بِقْعان)؛ لاختلاف لونه»(5). فقالوا: (بقعان) حينما غلبت فيه الاسمية فجمعوه جمع الأسماء، كما قالوا: (غِرْبان)، وقالوا: (بُقْع) على أنه وصفٌ للون الغراب لا اسمًا له، فجمعوه جمعَ الصفات على (فُعْل) وهو القياس في جمع ما كان وصفًا على (أَفْعَل)(6).

ومنه أيضًا جمع (حَسَن) بين الاسم والوصف. قال الفيومي: «وَيُجْمَعُ الْحَسَنُ صِفَةً عَلَى حِسَانٍ وِزَانُ جَبَلٍ وَجِبَالٍ وَأَمَّا فِي الِاسْمِ فَيُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ»(7)، فيُقال فيه: (حَسَنون، وحُسّانون)(1).

---

(1) البيت من الكامل، وهو لجرير في: ديوانه: 551، وينظر: أساس البلاغة: مادة (نوم).

(2) المصباح المنير: مادة (فدن)، وينظر: اللسان: مادة (فدن).

(3) شرح المفصل: 363/3.

(4) المصباح المنير: مادة (بقع).

(5) تهذيب اللغة: مادة (بقع)، وينظر: اللسان: مادة (بقع).

(6) ينظر: شرح الأشموني: 387/3، وشرح التصريح: 528/2.

(7) المصباح المنير: مادة (حسن).

وقال ابن سيده: «الحُسْنُ: ضِدُّ القُبْحِ، وَقد حَسُن حُسْنًا فَهُوَ حَسَنٌ، والجمع (حِسَان، وحُسَّانُونَ)، وَالْأُنْثَى بِالْهَاءِ فيهمَا والجمع (حِسَان وحُسَّانات)»[2]، قال تعالى: ﴿ ◘♋❸&ℒ♊● ⌘⌂❷⬀❸◆🕓☠➚ ○♋○❁👓♌➤ ﴾[3].

ومن ذلك أيضًا جمع (أَحْمَر)، قال الفيوميّ: «الْحُمْرَةُ مِنْ الْأَلْوَانِ مَعْرُوفَةٌ، وَالذَّكَرُ (أَحْمَر)، وَالْأُنْثَى (حَمْرَاء)، وَالْجَمْعُ (حُمْر)، وَهَذَا إذَا أُرِيدَ بِهِ الْمَصْبُوغ، فَإِنْ أُرِيدَ بِالْأَحْمَرِ: ذُو الْحُمْرَةِ، جُمِعَ عَلَى (الْأَحَامِر)؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا وَصْفٌ»[4].

فقد جاء لفظ (حُمْر) جمعًا لـ (أَحْمَر) وهو اللون المعروف[5]، جاء في الحديث قوله @: (لَأَنْ يُهْدَى بكَ رجُلٌ واحدٌ خيرٌ لكَ من حُمْرِ النَّعَم)[6].

ومن شواهد اختصاص (حُمْر) جمعًا للّون قول الحُسَين بن مُطَير الأسدي:

وَصُفْرٌ تَراقِيها وحُمْرٌ أكُفُّها وسُودٌ نَواصِيها وبِيضٌ خُدودُها[7]

أمّا الجمع (حُمُر) فقد جاء جمعًا لـ (حِمَار) فقط، وهو اسمٌ، ومنه الحديث: (أنّ رسول الله @ نهى عن أكلِ لُحُومِ الحُمُرِ الأَهْلِيّة)[8].

ومن ذلك جمع (أَحْوَص) صفةً على (حُوْص)، واسمًا على (أَحَاوِص)، قال الفيومي: «حَوِصَتِ الْعَيْنُ حَوَصًا مِنْ بَابِ (تَعِبَ): ضَاقَ مُؤَخَّرُهَا، وَهُوَ عَيْبٌ، فَالرَّجُلُ (أَحْوَص)، وَبِهِ سُمِّيَ، وَجَمْعُهُ صِفَةً (حُوص) وَاسْمًا (أَحَاوِص)»[9].

وهذا التمييز بين معنى الاسمية والوصفة في جمع (أَحْوَص) قد تمثّل جليًّا في قول الأعشى:

أتاني وَعيدُ الحوصِ مِن آلِ جَعفَرٍ فَيا عَبدَ عَمرٍو لَو نَهيتَ الأَحاوِصا[10]

«فالأعشى قد جمع لفظ (أحْوَص) جمعين مختلفين في البيت نفسه، واعيًا مؤدّى كلّ واحدٍ منهما، فعندما جمعه على (حُوْص) كان يريد الذمّ والهجاء بلمح الوصفية في (أَحْوَص)؛ لأنّ معناها: ضِيق مؤخر العينين، يريد أنّ منهم ذلك العيب، فهو يهزَأُ بهم إذ يتوعّدونه، ثم جمع (أحْوَص) على (أَحَاوِص) مُرِيْدًا الاسمية، فـ (الأَحَاوِص): هم بنو الأحْوص قوم علقمة بن علاثة، الذي هجاه الأعشى في هذه القصيدة، وزعيمهم هو عبد عمرو بن الأحوص... فعندما أراد الصفة جمعه على ما تقتضيه الوصفية، وعندما أراد الاسمية ـ واللفظ هو هو ـ جمع على ما تقتضيه الاسمية»[11].

---

[1] ينظر: الكتاب: 641/3.

[2] المخصص: 233/1، وينظر: اللسان: مادة (حسن).

[3] سورة الرحمن: 70.

[4] المصباح المنير: مادة (حمر).

[5] ينظر: جموع التكسير في صحيح البخاري، خالد محمود عبد الله، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، 2008: 107.

[6] الحديث في صحيح البخاري: 565 برقم (2942).

[7] البيت من الطويل، وهو للحسين بن مطير الأسدي في: شِعره: 157.

[8] الحديث في صحيح مسلم: 81/7 برقم (561).

[9] المصباح المنير: مادة (حوص).

[10] البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه: 149، وهو من شواهد شرح المفصل: 455/3، والخزانة: 183/1.

[11] ظاهرة جمع التكسير، وافي حاج أحمد، رسالة ماجستير، لبنان، 2003: 130-131، وينظر: شرح المفصّل: 455/3، والخزانة: 183/1.

ومِثلُهُ جمع (أَخْمَص) القدم وصفًا على (خُمْص)، واسمًا على (أَخامِص)، قال الفيومي: «خَمِصَ الْقَدَمُ خَمَصًا مِنْ بَابِ (تَعِبَ): ارْتَفَعَتْ عَنْ الْأَرْضِ فَلَمْ تَمَسَّهَا، فَالرَّجُلُ أَخْمَصُ الْقَدَمِ، وَالْمَرْأَةُ خَمْصَاءُ، وَالْجَمْعُ (خُمْصٌ) مِثْلُ: (أَحْمَر وَحَمْرَاء وَحُمْر)؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ، فَإِنْ جَمَعْتَ (الْقَدَمَ) نَفْسَهَا قُلْتَ: (الْأَخَامِص) مِثْلُ: (الْأَفْضَل والْأَفَاضِل)؛ إجْرَاءً لَهُ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ»(1).

فجمعوا (أَخمَص القدم) إنْ كان وصفًا على (خُمْص) مثلما جمعوا (أحمر وحمراء) على (حُمْر) وصفًا.

قال الجوهري في صحاحه: «خَمِصَت الْقَدَمُ خَمَصًا مِنْ بَابِ (تَعِب): ارْتَفَعَتْ عَنْ الْأَرْضِ فَلَمْ تَمَسَّهَا، وَالرَّجُلُ أَخْمَصُ الْقَدَمِ، وَالْمَرْأَةُ خَمْصَاءُ، وَالْجَمْعُ (خُمْصٌ)»(2).

أمّا إن جمعوا (أخمص) على أنه اسم للقدَم فإنه حينئذٍ يجمعونه على (أَخامِص)، قال ابن دريد في جمهرته: «أَخْمَصُ الْقَدمِ: بَطنهَا الْمُرْتَفع عَن الأَرْض من بَاطِنهَا، وَالْجمع (أخامِص)»(3).

وقد يفرّقون بين جمع الاسم والوصف، بأنْ يجمعوا الاسم جمع تكسير، ويجمعوا الصفة جمعَ تصحيح على الأصل، إذا التكسير أشدُّ تمكُّنًا في الأسماءِ من الصفات(4)؛ فجاء الجمع (خَزَنَة) في القرآن الكريم جمع اسم خازِن النار أو الجنة، أي: حارسها، وهو استخدام اسميّ يجعله قريبًا من أسماء الوظائف، ومنه قوله تعالى: ﴿❑◆🕭⬧🙰✌◆ ✂🙰🙰✏⅄🕭♑⇦×◆ ×♐❼ ✂🙰🙰✆☾☐🙰❻♓ ✆♑②⍓❽◆☼◆❑♑ ♉⍓♑⍓✡☐⚐⌘ ✂🙰⑩⬀⭶⭶❑✂☎ ❻◆🕮✸▤⬈☠⬀﴾(5)، وقوله: ﴿❑◆🕭⬧🙰✌◆ ▭❍●🡸⚐⬄ ⌘⍓❽◆☼◆☺🡸🙵❑🙰 ☾⍓❑■🕔☠⬋ ⬊◆❑■⓿⬂⌛→☠⬀ ☪♑⌨⬀☞🡸⚐⬄﴾(6)، وجاء الجمع السالم السالم (خازنين) في قوله تعالى: ﴿▫⬧🕯❑☼❽◆✆⬂☾◆🙰 👌♑♊⌘ ✂🙰🙰✆❍❍☺⍓🙰✏⬈♑👌◆🙰✏⬈☯ ▫⬧🕯❑☾⬄⬧⑩⬂✡❑🕔▤⬈☺🡸❑■🡸 ❑◆👌◆🙰✏ 🕮❑☼☞🡸⚐⬄ ✆⬧❍🡸🕛 🗏🕓③⬧🕔❽⌧☼♑✓×◆﴾(7)، وقد أُريدَ بالجمع هنا معنى الصفة أو الحَدَث(8).

وقد يغلب معنى الاسمية أحيانًا دون الوصفيّة، وإنْ كان أصل اللفظ للوصف أقرب نحو الجمع (الخضراوات)، قال الفيومي: «وَقَوْلُهُمْ: (لَيسَ فِي الْخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ)(9) هِيَ جَمْعُ (خَضْرَاء)، مِثْلُ: (حَمْرَاء وَصَفْرَاء)، وَقِيَاسُهَا أَنْ يُقَالَ: (الْخُضْر)، كَمَا يُقَالُ: (الْحُمْرُ وَالصُّفْرُ)، لَكِنَّهُ غَلَبَ فِيهَا جَانِبُ الِاسْمِيَّةِ فَجُمِعَتْ جَمْعَ الِاسْمِ نَحْوُ: (صَحْرَاء وَصَحْرَاوَات، وَحَلْكَاء وَحَلْكَاوَات)، وَعَلَى هَذَا فَجَمْعُهُ قِيَاسِيٌّ؛ لِأَنَّ (فَعْلَاء) هُنَا لَيسَتْ مُؤَنَّثَةَ (أَفْعَل) فِي الصِّفَاتِ حَتَّى تُجْمَعُ عَلَى (فُعْلٍ) نَحْوُ: (حَمْرَاء وَصَفْرَاء)، وَإِذَا فُقِدَتْ الْوَصْفِيَّةُ تَعَيَّنَتْ الِاسْمِيَّة»(10).

---

(1) المصباح المنير: مادة (خمص).

(2) الصحاح: مادة (خمص).

(3) جمهرة اللغة: مادة (خصم).

(4) قال ابن يعيش: «إنّ تكسير الصفة ضعيف، والقياس جمعها بالواو والنون...». شرح المفصل: 396/3، وينظر: اللمع: 182، والأشباه والنظائر: 155/1.

(5) سورة غافر: من الآية49.

(6) سورة الزمر: من الآية73.

(7) سورة الحجر: من الآية22.

(8) ينظر: دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: 220.

(9) الحديث في سنن الدارقطني: 476/2 برقم (1907).

(10) المصباح المنير: مادة (خضر)، وينظر: شرح المفصل: 451/3.

فكلما لزمت الصفة موصوفها صارت منه كالاسم له لغلبته فيه، فجمعوا (خضراء) على (خَضْرَاوات)؛ لغلبة الاسمية فيه، كما جمعوا (صحراء) على (صَحْراوات)، وهكذا الحال في كل صفة خرجت إلى معنى الاسمية فهي تُجمَع جمع الأسماء.

يقول الشيخ مصطفى الغلاييني: «إنّ الصفة التي تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية تُعامَلُ في الجمع معاملة الأسماء لا الصفات، ألا ترى أنهم جمعوا (عَبْدًا) على (أَعْبُد)؛ لاستعمالهم إياه استعمال الأسماء. والعبدُ: الإنسان حُرًّا كان أو رقيقًا، والعبد الرقيق خلاف الحر. قال سيبويه⁽¹⁾: هو في الأصل صفة لكنه استُعمِلَ استعمالَ الأسماء. ثم ألا ترى أنّهم جَمَعوا (أَسْوَد) صفةً على (سُوْد) ـ كما هو قياسُ جمعِهِ ـ ثم حين أرادوا به معنى (الحَيَّة) جمعوه على (أَسَاوِد) كـ (أَجْدَل وأجَادِل)، وأنهم جمعوا (خَضْرَاء) مؤنث (أَخْضَر) على (خُضْر) بضم فسكون ـ كما هو قياس جمعها ـ ثم لما أرادوا بها معنى الخُضَرِ من البقول جَمَعُوها على (خَضْرَاوَات) كما تُجمَعُ الأسماءُ من نوعها كـ (صحراء وصَحْراوات)»⁽²⁾.

ب. تداخل الصيغ بين التذكير والتأنيث:

إنّ بعض الألفاظ تصلح للتذكير والتأنيث، أو أنّ هناك من المفردات ما يُذكّر ويؤنث في الوقت نفسه، فيُجمع المذكّر على صيغة جمع تختلف عنها في المؤنّث، للتفرقة بين جمع المذكر وجمع المؤنث⁽³⁾.

فمن ذلك مثلاً جمع (ثَمر) بين التذكير والتأنيث، قال الفيومي: «(ثَمَر) مُذَكَّرٌ وَيُجْمَعُ عَلَى (ثِمَار) مِثْلُ: (جَبَل وَجِبَال)، ثُمَّ يُجْمَعُ (الثِّمَار) عَلَى (ثُمُر) مِثْلُ: (كِتَاب وَكُتُب)، ثُمَّ يُجْمَعُ عَلَى (أَثْمَار) مِثْلُ: (عُنُق وَأَعْنَاق)، أمّا (ثَمَرَة) فهي مُؤَنَّثٌ وتُجمعُ على (ثَمَرَات) مِثْلُ: (قَصَبَة وَقَصَبَات)»⁽⁴⁾.

وجاء عن سيبويه: (ثَمَرة وثِمَار وثُمُر)⁽⁵⁾، وحكى في (الثَّمَر): (ثَمُرة)، وجمعها (ثَمُرٌ) كـ (سَمُرَة وسَمُر)، وجاء فيها: (ثَمُرَات)، وقيل: لم يَحْكِ (الثَّمُرَة) أحدٌ غير سيبويه⁽⁶⁾.

وقيل أيضًا: إنّ (الثَّمَرَة) واحدةُ (الثَّمَر والثَّمَرات)، وجمع (الثَّمَر) (ثِمَار)، مثل: (جَبَل وجِبَال)، وجمع (الثِّمار) (ثُمُر) مثل: (كِتَاب وكُتُب)، وجمع (الثُّمُر): (أَثْمَار)، مثل: (عُنُق وأَعْنَاق)⁽⁷⁾.

وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿❒◆📫☒🕭♍☙ ◉⁓⬧❍🡐⏀ ⚐❒☺⍓❷☒﴾⁽⁸⁾ عن مجاهد أنه قال: «ما كان في القرآن من من (ثُمُر) بالضم فهو مال، وما كان من (ثَمَر) مفتوح فهو من الثمار»⁽⁹⁾.

---

(1) ينظر: الكتاب: 644/3.

(2) جامع الدروس العربية: 23/2.

(3) ينظر: شرح المفصّل: 424/3.

(4) المصباح المنير: مادة (ثمر).

(5) ينظر: الكتاب: 583/3.

(6) ينظر: الكتاب: 584/3، واللسان: مادة (ثمر).

(7) ينظر: الصحاح: مادة (ثمر)، والمخصص: 151/3-152.

(8) سورة الكهف: من الآية34.

(9) معاني القرآن للفراء: 144/2.

ومنه جمعُ (السَّبِيل) بمعنى (الطريق) بين التذكير والتأنيث. قال الفيومي: «السَّبِيلُ: الطَّرِيقُ، يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: وَالْجَمْعُ عَلَى التَّأْنِيثِ (سُبُول) كَمَا قَالُوا: (عُنُوق)(1)، وَعَلَى التَّذْكِيرِ (سُبُلٌ وَسُبْل)»(2)، قال تعالى: ﴿♋←⌨🡐✍• ✃✍✍◎❍❍🖫■🕓🏳☜﴾(3)، والقراءة المشهورة بضم السين والباء، وهي قراءة الأغلبية، إلا ما رواه أحمد بن واصل وابن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه أسكن الباء(4).

قال أبو البركات الأنباري: «(السبيل) يُذكّر ويُؤنّث، قال الله جَلَّ ذِكرُه: ﴿🔔➔✍⬀ ♎⍓🕓⓿☜■♐🕗 ♋⍓⌛♑⑩✍♐❼☑﴾(5)، وقال: ﴿❒◆♌♑♌ ③♦❷♦❒⬃✃☎ ♋⍓⌛♑⓿✍• ✃✍✍◎⑨❷⅄⇳⑨♒••﴾ ③♦✌✸②♒⓿⬈❒■🡐 ♋⍓⌛♑⓿⊠⌖﴾(6)... و(السبيل) يُقال في جمعه: (أَسْبُل، وسُبُل)، وإذا كانت مؤنثة جُمِعت على (السُّبُول)، كما قالوا: (العُنُوق)»(7).

فـ (السبيل) يُذكّرُ ويؤنّث(8)، وجمعه على التذكير: (سُبُل)، وعلى التأنيث: (سُبُول).

ومنه أيضًا جمع (الصَّاع)، قال الفيومي: «(الصَّاعُ) يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، قَالَ الْفَرَّاءُ: أَهْلُ الْحِجَازِ يُؤَنِّثُونَ (الصَّاعَ) وَيَجْمَعُونَهَا فِي الْقِلَّةِ عَلَى (أَصْوُعٍ)، وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى (صِيعَانٍ)، وَبَنُو أَسَدٍ وَأَهْلُ نَجْدٍ يُذَكِّرُونَ وَيَجْمَعُونَ عَلَى (أَصْوَاعٍ)، وَرُبَّمَا أَنَّثَهَا بَعْضُ بَنِي أَسَد»(9).

فـ (الصاع) يُجمع على (أَصْوُع وصِيْعَان) على لغة التذكير، ومَن أنّث جمع (الصاع) على (أَصْواع)، فصار بذلك لمفرد (الصاع) ثلاثة جموع: (أَصْوُع، وأَصْوَاع، وصِيْعان)؛ وذلك لتذكير اللفظ وتأنيثه.

ولم يختلف كثيرًا ما نقله الفيومي في جمع (الصاع) عمّا ذكره أبو البركات الأنباري ناقلاً عن الفراء قوله: «إنّ أهل الحجاز يؤنثونه ـ أي الصاع ـ ويجمعون ثلاثها إلى عشرها: (أَصْوُعًا)، ويجمعون الكثيرة: (الصِّيْعَان). قال: وأَسَد وأهل نجد يذكّرونه ويجمعونه (أَصْواعًا)، قال: وربّما أنّثها بعض بني أسد... وإنما جمعوا (الصاع: أَصواعًا) إذا ذكّروه؛ لأنه شبّهوه بـ (ثَوْب وأَثْوَاب)، وجمعوه إذا أنّثوه: (أَصْوُعًا)؛ لأنهم شبّهوه بـ (دار وأدوُر)(10).

ومن الألفاظ التي تُذكّر وتؤنّث أيضًا وتتعدّد جموعها لذلك نحو: (اللسان)، فعن الفيومي قال: «اللِّسَانُ: الْعُضْوُ، يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، فَمَنْ ذَكَّرَ جَمَعَهُ عَلَى (أَلْسِنَةٍ)، وَمَنْ أَنَّثَ جَمَعَهُ عَلَى (أَلْسُنٍ)... وَالتَّذْكِيرُ أَكْثَرُ، وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كُلِّهِ مُذَكَّر. وَاللِّسَانُ: اللُّغَةُ، مُؤَنَّثٌ وَقَدْ يُذَكَّرُ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَفْظٌ، فَيُقَالُ: (لِسَانُهُ فَصِيحَةٌ وَفَصِيحٌ)، أَيْ: لُغَتُهُ فَصِيحَةٌ، أَوْ نُطْقُهُ فَصِيحٌ، وَجَمْعُهُ عَلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ كَمَا تَقَدَّمَ، قَالُوا: وَإِذَا

---

(1) العُنُوق: جمع (العَنَاق): وهي الأنثى من ولد المعز، قيل: استكمالها الحَوْل، وتُجمَع على (أَعْنُق وعُنُوق)، وقد يُظَنُّ لأول وهلة بأنّها جمع (عُنُق) بمعنى (الرقبة)، وهي بالضم على لغة الحجاز، وبالسكون على لغة تميم، وهي ليست كذلك، بل إنّ (العُنُق) تُجمّع على (أعْناق). ينظر: الكتاب: 605/3، والمصباح المنير: مادة (عنق).

(2) المصباح المنير: مادة (سبل).

(3) سورة المائدة: من الآية16.

(4) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: 483.

(5) سورة يوسف: من الآية108.

(6) سورة الأعراف: من الآية146.

(7) المذكر والمؤنث للأنباري: 423/1، 461.

(8) ينظر: تهذيب اللغة: مادة (سبل)، والمخصص: 306/3.

(9) المصباح المنير: مادة (صوع)، وينظر: المعجم الكامل في لهجات الفصحى: 256.

(10) المذكر والمؤنث: 480/1-481، وينظر: تهذيب اللغة: مادة (عيص)، والمخصص: 306/3.

كَانَ (فَعِيلٌ) أَوْ (فَعَالٌ) ـ بِفَتْحِ الْفَاءِ أَوْ ضَمِّهَا أَوْ كَسْرِهَا ـ مُؤَنَّثًا جُمِعَ عَلَى (أَفْعُلٍ) نَحْوُ: (يَمِينٍ وَأَيْمُنٍ، وَعُقَابٍ وَأَعْقُبٍ، وَلِسَانٍ وَأَلْسُنٍ، وَعَنَاقٍ وَأَعْنُقٍ)، وَإِنْ كَانَ مُذَكَّرًا جُمِعَ عَلَى (أَفْعِلَةٍ) نَحْوُ: (رَغِيفٍ وَأَرْغِفَةٍ، وَغُرَابٍ وَأَغْرِبَةٍ)، وَفِي الْكَثِيرِ: (غِرْبَان)»(1).

فمَن ذكّر (اللسان) جمعه على (أَلْسِنة)، ومَن أنّثه جمعه على (أَلْسُن). قال سيبويه: «مَن أنَّثَ (اللسان) فهو يقول: (أَلْسُن)، ومَن ذكّر قال: (أَلْسِنة)»(2). فحين أرادوا التفرقة بين لغتي التذكير والتأنيث في (اللسان) خالفوا بين جمع المذكر والمؤنث.

وقال ابن يعيش: «فأمّا (لسان وأَلْسُن) فإنّ فيه لغتين: التأنيث والتذكير، فمَن أنّث قال: (أَلْسُن)، ومن ذكّر قال: (أَلْسِنَة)، كأنّهم فرّقوا بين جمع المذكر من هذا البناء والمؤنث»(3).

ت. تداخل الصيغ بين القصْر والمدّ:

مرَّ آنفًا أنّ بعض الألفاظ قد تتداخل أو يشترك لفظها بين لغتي التذكير والتأنيث، ولأجل التمييز بين المذكر والمؤنث منه لجأوا إلى التفرقة بينها من خلال الجمع(4)، كذلك هو الحال في بعض الألفاظ التي تُقصَرُ تارة وتُمَدُّ تارةً أخرى، فجمعوا اللفظ ممدودًا جمعًا يختلف عنه إن كان مقصورًا؛ للتفريق بينهما، فصار له نتيجة ذلك أكثر من صيغة جمع واحدة، والأمثلة تبيّن ذلك.

فقد ذكر الفيومي أنّ «الْحَلْوَاء الَّتِي تُؤْكَلُ تُمَدُّ وَتُقْصَرُ، وَجَمْعُ الْمَمْدُودِ (حَلَاوِيٌّ) مِثْلُ: (صَحْرَاءَ وَصَحَارِيٌّ) بِالتَّشْدِيدِ، وَجَمْعُ الْمَقْصُورِ بِفَتْحِ الْوَاو ـ حَلَاوَى ـ»(5). وقال ابن سيدَه: إنّ (الحَلْواء) من الطعام يُمَدُّ ويُقصَر(6).

ومنه أيضًا جمعُ (المِعَى) بالقصر والمدّ على (أَمْعاء، وأَمْعِيَة)، قال الفيومي: «الْمِعَى: الْمُصْرَانُ، وَقَصْرُهُ أَشْهَرُ مِنْ الْمَدِّ، وَجَمْعُهُ (أَمْعَاءٌ) مِثْلُ: (عِنَبٍ وَأَعْنَابٍ)، وَجَمْعُ الْمَمْدُودِ (أَمْعِيَةٌ)، مِثْلُ: (حِمَارٍ وَأَحْمِرَةٍ)»(7).

ومما يدلّ على مدّ (مِعًى) وقصره قولهم فيه: (مِعْيٌ، ومِعًى) بالياء والألف، وأنّ الألف في (مِعًى) منقلبة عن ياء(8). ويرون أنّ الأغلب في جمع الممدود أن يجيء على (أَفْعِلة)(9)، قال سيبويه: «ومما يُعرَفُ به الممدود الجمع الذي يكون على مثال (أَفْعِلَة) فواحدُهُ ممدود أبدًا، نحو: (أَقْبِيَة) واحدُها (قَبَاء)، و(أَرْشِيَة) واحِدُها (رِشَاء)، وقالوا: (نَدًى وأَنْدِيَة) فهذا شاذّ»(10).

كما أنّ الغالب في جمع المقصور أن يجيء على (أَفْعال)، قال أبو الطيّب الوشّاء: «اعلَمْ أنّ كلَّ جمع على (أَفْعال) فهو مقصور، بعضُهُ يُكتب بالياء، وبعضه بالألف، وذلك نحو: (هَوًى) جمعه (أَهْواء)، و(مِعًى) جمعه (أَمْعاء)»(11)، جاء في الحديث أنّ (المؤمن يأكُلُ في مِعًى واحدٍ، والكافر في سبعةِ أمْعاء)(1).

---

(1) المصباح المنير: مادة (لسن).

(2) الكتاب: 606/3، وينظر: أدب الكاتب (باب ما يذكّر ويؤنث): 314، والتبصرة والتذكرة: 664/2.

(3) شرح المفصل: 424/3، وينظر: المذكر والمؤنث للأنباري: 387/1-388، ولمزيد أمثلة من تعدد الجموع للتفرقة بين المذكر والمؤنث ينظر جمع (الطريق، والعقيم، والقفا، ومكان، وذراع) في: المصباح المنير، والكتاب: 606/3، والمذكر والمؤنث: 393/1-395، 397، 398، 457، 461، وشرح المفصل: 424/3-425.

(4) ينظر: شرح المفصل: 424/3.

(5) المصباح المنير: مادة (حلا).

(6) ينظر: المخصص: 444/1.

(7) المصباح المنير: مادة (معي).

(8) ينظر: المنصف: 107/2.

(9) ينظر: الممدود والمقصور لأبي الطيب الوشّاء: 33، والكامل للمبرّد: 430/1.

(10) الكتاب: 540/3-541.

(11) الممدود والمقصور: 39.

ومثل (مِعًى) جمع (الهوى) بالمدّ والقصر، فـ (الهوى) أيضًا على وجهين: ممدود بالألف، ومقصور بالياء، وكلاهما بمعنًى، فـ (الهواء): ما بين السماء والأرض، ممدود، و(الهوى): هَوَى النفس، مقصور⁽²⁾.

قال المبرّد: «الهَوَى: من (هَوِيتُ) مقصور، وتقديره: (فَعَلٌ)، فانقلبت الياء ألفًا، فلذلك كان مقصورًا، وإنما كان كذلك لأنّك تقول: (هَوِيَ يَهْوَى)، كما تقول: (فَرِقَ يَفْرَق)... أمّا (الهواء) من الجوِّ فممدود، يدلُّكَ على ذلك جمعُهُ إذا قُلتَ: (أَهْوِيَة)، إنما تكون جمع (فَعَال، وفِعَال، وفَعُوْل، وفَعِيْل) كما تقول: (قَذَال وأَقْذِلَة، وحِمَار وأَحْمِرَة)، فـ (هَوَاء) كذلك، والمقصور جمعه (أَهْواء) فاعلمْ؛ لأنّه على (فَعَل)، وجمعُ (فَعَل) (أفعال)، كما تقول: (جَمَل وأجْمال، وقَتَب وأَقْتاب)»⁽³⁾، قال تعالى: ﴿❒◆✂👓✍□⌨⧫➔⬉❑☑✂☎ 🕮❒♎⬃❑◆✂✏⬈◆♏➔☹﴾⁽⁴⁾.

ومما اتفق لفظه أيضًا بين القصر والمِدّ، فاختلف جمعُهُ لذلك جمعُ (الوَبَاء) بالهمز، وهو بمعنى المرض العامّ، ويُمَدُّ ويُقصَر، وجَمعوا الممدود على (أَوْبِئَة)، مثل: (مَتَاع وأَمْتِعَة)، وجمعوا المقصور (الوَبَى) على (أَوْبَاء)، مثل: (سَبَب وأَسْباب)⁽⁵⁾.

وهكذا، فيُلاحَظ أنّ اللفظ الذي يُقصَر ويُمَدّ، اختلفتْ جموعُهُ لذلك، فالغالب في جمع المقصور أن يجيء على (أَفْعَال)، كما أنّ الغالب في جمع الممدود أن يجيء على (أَفْعِلة)⁽⁶⁾. فاللفظ الذي يصلُحُ فيه المدُّ والقصر يُجمَع على (أَفْعِلة وأَفْعَال)، سواء كان المعنى واحدًا كما في (الوباء)، فمعناه (المرض) في المدّ والقصر، وجُمِع على (أَوْبِئة وأَوْباء)، أو اختلف معناه بين المدّ والقَصر كما في جمع (الهواء والهوَى) على (أَهْوِية وأَهْواء)، فالأول بمعنى: هواء الجوّ، والثاني: هَوَى النفْس.

فحصل تعدُّدُ الجموع نتيجة تداخل اللفظ الواحد بين لغتي القصر والمدّ.

4. القياس والسماع:

قد سبق القول: إنّ جموع التكسير جموعٌ قياسيّة، وقد يأتي لبعض الألفاظ جموع سماعيّة إلى جانب الجمع المقيس، وأنّ هذا الجمع السماعيّ وإنْ كان قليلاً أو شاذًّا، إلّا أنه لا يمكن تركُهُ وتجاهله؛ لصحّة ورودهِ عن العرب، مما أعطاه القوة للبقاء إلى جانب الجمع المقيس، فحصل نتيجة ذلك أنّ بعض الألفاظ قد يتعاقب عليها الجمع المقيس والمسموع فتتعدد بذلك جموعها.

فالقياس مثلاً في جمع «(أجرَب ـ جرْباء: جُرْب)، مثل: (أَحْمَر ـ وحَمْراء: وحُمْر)⁽⁷⁾، لكنّه سُمِع فيه جمعٌ آخر وهو (جِرَاب) وِزَان (كِتَاب) على غير قياس»⁽⁸⁾.

فصار لهذا اللفظ جمعان: قياسيّ (جُرْب)، وسَماعيّ (جِرَاب)، وكلاهما صحيحان فصيحان في كلام العرب، فيُلاحَظ أنّ تعاقب القياس والسماع على اللفظ الواحد كان سببًا في تعدد جموعه.

ومِثلُهُ تعاقب القياس والسماع في جمع (فَرْخ)، فالقياس في قلّة (فَعْل) أن يُجمَع على (أفْعُل)، فتقول: (أَفْرُخ)، وجاء أيضًا في جمعه (أَفْراخ) وهو سماعيّ؛ لأنّ (أفعالًا) غير مقيس في الصحيح من (فَعْل)⁽¹⁾. قال رؤبة:

⁽¹⁾ النهاية في غريب الحديث: 862.

⁽²⁾ ينظر: الممدود والمقصور، لأبي الطيب الوشاء: 42.

⁽³⁾ الكامل: 430/1.

⁽⁴⁾ سورة محمد: من الآية14.

⁽⁵⁾ ينظر: المصباح المنير: مادة (وبا).

⁽⁶⁾ ينظر: ليس في كلام العرب: 131-132.

⁽⁷⁾ ينظر: شرح الأشموني: 387/3، وشرح التصريح: 528/2، وحاشية الصبان: 127/3.

⁽⁸⁾ المصباح المنير: مادة (جرب)، وينظر: شرح الأشموني: 397/3.

لَولَا هُبَاشَاتٌ مِنَ التَّهْبِيشِ   لِصِبْيَةٍ كَأَفْرُخِ العُشُوشِ(2)

فجمع (فَرْخًا) على (أَفْرُخ) على القياس. وقد جاء الجمه (أفراخ) في قول الحطيئة:

ماذا تَقولُ لِأَفراخٍ بِذي مَرَخٍ   زُغْبِ الحَواصِلِ لا ماءٌ وَلا شَجَرُ(3)

فجمع (الفرْخ) على (أفراخ) على السماع. فالبيت الأول على القياس، والثاني سُمِع عن العرب(4).

ومما جاء فيه جمعانِ قياسيّ وسماعيّ أيضًا: (الظَّرِب)، قال الفيومي: «(الظَّرِبُ) وِزَانُ (نَبِق): الرَّابِيَةُ الصَّغِيرَةُ، وَالْجَمْعُ (ظِرَاب)... وَهُوَ جَمْعٌ عَزِيزٌ قَالَ ابْنُ السَّرَّاج: فِي بَابِ مَا يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَالٍ فَمِنْهُ فَعِلَ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ نَحْوُ: (كَبِدٍ وَأَكْبَادٍ، وَفَخِذٍ وَأَفْخَاذٍ، وَنَمِرٍ وَأَنْمَارٍ)، وَقَلَّمَا يُجَاوِزُونَ فِي هَذَا الْبِنَاءِ هَذَا الْجَمْعَ(5)، وَعَلَى هَذَا فَقِيَاسُهُ أَنْ يُقَالَ: (أَظْرَابٌ)، لَكِنَّ وَجْهَهُ ـ أي ظِرَاب ـ أَنَّهُ جُمِعَ عَلَى تَوَهُّمِ التَّخْفِيفِ بِالسُّكُونِ فَيَصِيرُ مِثْلَ: (سَهْمٍ وَسِهَامٍ)، وَهُوَ كَمَا خُفِّفَ (نَمِرٌ) وَجُمِعَ عَلَى (نُمُورٍ) مِثْلُ: (حِمْلٍ وَحُمُولٍ)، وَخُفِّفَ (سَبُعٌ) وَجُمِعَ عَلَى (أَسْبُعٍ)، وَبِالْمُفْرَدِ سُمِّيَ الرَّجُلُ، وَمِنْهُ عَامِرُ بْنُ الظَّرِبِ الْعَدْوَانِيُّ»(6).

فكان القياس في جمع (ظَرِب) أنْ يجيء على (أَظْرَاب)، مثل: (كَبِد وأَكْباد، وفَخِذ وأَفْخَاذ، ونَمِر وأَنْمَار)، أما ما سُمِع من جمعه على (ظِراب) فوجهه على توهّم التخفيف بالسكون، فتوهّموا (ظَرِبًا) بكسر الراء على (ظَرْب) بسكون الراء، فجمعوه على (ظِرَاب)، كما جمعوا (سَهْمًا) على (سِهَام)، وشبيه بذلك تخفيف (نَمِر) على (نَمْر)، ومن ثَمَّ جمعه على (نُمور)، كما خُفِّف (سَبُع) على (سَبْع) فصار نظير (فَلْس)، فجُمِع على (أَسْبُع) كـ (فَلْس وأَفْلُس).

فاللفظ قد تطرأ عليه بعض التغييرات التي قد تتيح له أن يُجمَع جموعًا أخرى غير جمعه القياسي، فيحصل بذلك أن تتعدد جموعه نحو: (نَمِر)، فقد جاء في جمعه أربعة أوزان: واحد قياسي، وهو (نُمور)، وثلاثة على غير القياس، وهي: (نِمار، وأَنْمار، ونُمُر)(7).

5. القلّة والكثرة:

ردَّ كثيرٌ من الباحثين(8) ظاهرة تعدد الجموع إلى معيار القلّة والكثرة، وجموع القلّة والكثرة بيّنةٌ وواضحة فلا داعي لتفصيل القول فيها.

غير أنّ هناك مسألة لا بُدَّ من الإشارة إليها وهي: أنّ الذي يحدّد الدلالة المعنوية العددية لصيغ القلة والكثرة هو السياق(9)، إلى جانب دلالة صيغة الجمع، فيقال مثلاً إذا أُريد العدد القليل: أربعة أحرف أو عشرة أحرف، فإن زادت على العشرة قيل: (حُرُوف)(10)، ومنه أيضًا (آلاف وأُلُوف)، وقد جاء كلا الجمعين في القرآن الكريم، فقد جاء الجمع (أُلُوف) في قوله تعالى: ﴿📖❐🕾⬧☠⬀ ✍⬧❷⬧ ◗🛇🖫■❼ ✁🙰✎⮝🔔♋⇦×⧫ ⌘◰❷⧫♉⬉❑✁☎ 👌♋♊ ⑩♋③⧫🕔❷⌧♎♋☠⬀ ❒⧫♎➔☠⬀ 📖↑🕾⬈❑🙰⬊

---

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2/255-256، وجموع التصحيح والتكسير: 40.

(2) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه: 78، وهو من شواهد شرح المفصل: 3/384، واللسان: مادة (هبش).

(3) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه: 8.

(4) ينظر: شرح المفصل: 3/384، وشرح التصريح: 2/525.

(5) ينظر: الأصول في النحو: 2/437، والكتاب: 3/573.

(6) المصباح المنير: مادة (ظرب).

(7) ينظر: شرح التصريح: 2/540.

(8) ينظر: معاني الأبنية: 136، ودراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: 205، وصيغ الجموع في القرآن الكريم: 2/120.

(9) ينظر: صيغ الجموع في القرآن الكريم: 2/120.

(10) ينظر: معاني الأبنية: 136.

■♦⓿☒❻◆ ✁〰〰☏⇘☺⌂❑⬀☠♋﴾(1)، وورد الجمع (آلاف) في قوله تعالى: ﴿🕮❑♌ ③↖☺♋⑨●✍↗☠⬀ ❻◆✍〰▤↗☠ ✍♋✧⧫■◷⌖⧫□♋↗◆✁☏⧫◷✁ ✌⌨ ✌♓♋♊⌘ ✁〰〰☏⇘☺⌂◧■◷✲⟐☡▤⧫□♋﴾(2) وقوله أيضًا: ﴿③↖☺⇳⑨♋⑩⬃✍↗☠⬀ ❻◆✍〰▤↗☠ ▤◷③⧫☺⇳○✿❑♋↗◆✁☏⧫◷✁ ⌨ ✌♓♋♊⌘

✁〰〰☏⇘☺⌂◧■◷✲⟐☡▤⧫□♋﴾(3).

فقد استعمل القرآن عند إرادة الكثرة لفظ (ألوف) الذي جاء على وزن من أوزان جموع الكثرة، واستعمل عند إرادة القلة لفظ (آلاف) الذي جاء على وزنٍ من أوزان جموع القلة(4).

ومثله (أَبْحُر وبِحَار) في قوله تعالى: ﴿❑◆✁〰〰☏⇘⌨⧫⇔❷↖ ③⧫☺←⑨❻■←◷ ✌♋♊✍

✍⧫→⬃⑨♋■☡◷ ⧖⌂→⬀⌨⌂→ 🕮❑▤⇘⧫←❷☏﴾(5)، وقوله عز وجل: ﴿❑◆☽☡❶⧫✁

✁〰〰☏⇘⌨☡⧫⌂〰❻↓⧖←♂♎☞❷⧫☠⇳﴾(6)، ومن المعروف عند النحاة أنّ القاعدة في تمييز العدد من الثلاثة إلى العشرة أن يأتي جمع قلّة.

فيُلاحَظ أنّ العوامل ـ السياق، وصيغة الجمع، والقرينة ـ قد تضافرت جميعها في تحديد الدلالة المعنوية العددية لصيغ الجموع، وإنّ البحث في أثر السياق في تحديد دلالة الجمع يحتاج إلى بحث مستقل تفرَد فيه مسائله، إذ لا مجال للخوض فيه في هذا البحث.

6. التوهّم في الجموع:

إنّ اللغة العربية لغةٌ عريقة قديمة ممعنة في القِدَم، ضاربةٌ في أعماق التاريخ البعيد، وقد عاشت وعايشت بلاد العرب وقبائلها، كما اتصلت بالأمم التي تجاورها، فعرفت ألوانًا شتّى من ألوان الحياة في صعودها وهبوطها، وفي حضارتها وبداوتها في مختلف الأحوال المادية والمعنويّة، وزخرت بذلك مادتها زخورًا منقطع النظير في تاريخ اللغات، وحملت من ألفاظ الحضارة والبداوة معًا ما ننعم به من مادتها الثرّة وثرائها الوافي. ثم حمل رواة العربية هذه اللغة مشافهةً إلى أن رافقها التدوين والتأليف، فوُضِع النحو وصُنِع المعجم العربي. ثم كانت هذه الأصول هي عدّة اللغويين والنحاة في تأصيل ضوابط العربية، فأحسنوا رحمهم الله كلَّ الإحسان، وكان طبيعيًّا جدًّا أن يجتهدوا فيما استنبطوه وأصَّلُوه، أو في أشياء مما أصّلوه اجتهادًا متغايرًا، وأن ينشأ بينهم اختلاف في الآراء وتعدد في المذاهب، وأن يقرر هذا غير ما يقرره ذاك، وأن يحدث القول بالشذوذ، أو الندرة، أو البناء على التوهّم(7).

كما أنّ اللغة ليست وقفًا على أحد، فالنحاة واللغويون هم أهل اللغة، وهم العارفون بدقائقها، وسخّروا جهودهم لحفظ اللغة، فلم يأتوا إلا بكل صحيح فصيح، على الرغم من الاجتهادات الفردية لبعضهم التي أوجدت حالات خاصة تتعلق بالندرة والشذوذ في بعض مسائل اللغة، لكن العامّة من الناس الذين يتكلمون اللغة العربية، ويسمعونها من أفواه غيرهم، فهم يسمعون من الألفاظ المتشابهة بحروفها فيتوهمون أنها لفظ واحد، وهي ليست كذلك، بل إن بينها فروقًا لفظية، وربّما معنوية، فيكون لكلا اللفظين جمعٌ على حِدَة، فيسمعه بعضهم فيدخله الوهم أنهما جمعان للفظٍ واحد.

---

(1) سورة البقرة: من الآية243.

(2) سورة آل عمران: من الآية124.

(3) سورة آل عمران: من الآية125.

(4) ينظر: دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: 205.

(5) سورة لقمان: من الآية27.

(6) سورة التكوير: 6.

(7) ينظر : بحث (مزاعم بناء اللغة على التوهّم)، للدكتور محمد بهجة الأثري، في كتابه (نظرات فاحصة): 123-124.

قال الفيومي: «قد يتوهّم البعض أنّ الجمع (أَخَاوين) هو للمفرد (إخوان)، وهو كذلك، غير أنّ (إخوان) هنا ليست لمعنى الأخوّة بين البشر، بل هي لغة في (الخِوَان)، و(الخِوَان): ما يؤكلُ عليه، وهو لفظٌ معرّب، وفيه ثلاث لغات: كَسْرُ الْخَاءِ وَهِيَ الْأَكْثَرُ، وَضَمُّهَا حَكَاهُ ابْنُ السِّكِّيتِ، وَ(إِخْوَانٌ) بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ حَكَاهُ ابْنُ فَارِسٍ، وَجَمْعُ الْأُولَى فِي الْكَثْرَةِ (خُوْنٌ)، وَالْأَصْلُ بِضَمَّتَيْنِ مِثْلُ: (كِتَابٍ وَكُتُبٍ)، لَكِنْ سُكِّنَ تَخْفِيفًا، وَفِي الْقِلَّةِ (أَخْوِنَةٌ)، وَجَمْعُ الثَّالِثَةِ (أَخَاوِين)، وَيَجُوزُ فِي الْمَضْمُومِ فِي الْقِلَّةِ (أَخْوِنَةٌ) أَيْضًا كَ (غُرَابٍ وَأَغْرِبَةٍ)»(1).

قال ابن منظور: «الخُوانُ والخِوَانُ: الَّذِي يُؤْكَل عَلَيْهِ، مُعَرَّبٌ، وَالْجَمْعُ (أَخْوِنة) فِي الْقَلِيلِ، وَفِي الْكَثِيرِ (خُوْنٌ)... والإِخْوَانُ كالخِوانِ، لغةٌ فيه، وفي حديث أبي سعيد: (فإذا أنا بأَخَاوِيْنَ عليها لحومٌ مُنتِنة)(2) هي جمع (خِوَان)، وهو ما يوضع عليه الطعام عند الأكل»(3).
الأكل»(3).

ومن لطيف ما توهّموا فيه من الجموع أيضًا كلمة (الشياطين) بالواو والنون، فقالوا: (شياطُون) لتوهم أنه من جمع التصحيح، وهو جمع تكسير على وزن (فَعَالين).

قال الفراء: «وجاء عن الحسن (الشيَاطُون) وكأنّه من غلط الشيخ ظنَّ أنه بمنزلة (المسلمين والمسلمون)»(4).

فقرأ الحسن البصري: ﴿❒◆✌◆♦✍ ✍♦🕉◆❾❑♦💣⇳ ✂❍✂ ⌖⊙⓿◆🕔➲←❑×←﴾(5)؛ لأنه توهّم توهّم أنه جمع تصحيح بمنزلة (المسلمين والمسلمون والزيدون)(6).

فـ (شياطين) جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع، إلا أنّ ظاهره كأنه جمع مذكر سالم بالياء والنون، فوقع الشبه بين صيغة جمع التكسير وجمع المذكر السالم، مما جعله يذهب إلى الظن بأنّه جمع مذكر سالم فأعربه بإعرابه بالواو والنون.

كما قد يتوهم بعضهم الصفة في الاسم فيجمعه جمع الصفات، وقد وُضِع له جمع في الأسماء، كتوهمهم الصفة في (الفَصِيْل) وهو اسم لولد الناقة، سُمّي به لأنه يُفصَلُ عن أمه، فهو (فَعِيْل) بمعنى (مفعول)، وجمعه على القياس: (فُصْلان)(7) بضم الفاء وكسرها، وجمعوه على (فِصَال) لتوهم الصفة فيه، فجمعوه مثل جمعهم (كريمًا) على (كِرَام)(8).

وقد علّل ابن جني سبب هذا الوهم الذي قد يقع من بعضهم بقوله: «وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبَه لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم»(9).

إنّ هذا السبب ـ التوهم في الجموع ـ وإنْ كان ظاهره يجعله من أسباب تعدد الجموع، إلا أنه عند العامّة فقط ممن يمكن أن تغيب عنهم الفروق اللغوية بين الألفاظ كما هو في الجمع (أخاوين) أو ممن يخلد إلى طبعه في بعض الأحكام كقراءة الحسن (الشياطون)، وهذا السبب في حقيقته قد لا يؤدي إلى تعدد، غير أني آثرتُ ذِكره كي يزول اللبس حول بعض الألفاظ التي تتشابه فيما بينها كثيرًا، وتختلف في فارق بسيط، كما هو في الأمثلة المذكورة آنفًا، ومثله في اللغة كثير.

---

(1) المصباح المنير: مادة (خون).

(2) ينظر: النهاية في غريب الحديث: 89/2.

(3) لسان العرب: مادة (خون).

(4) معاني القرآن للفراء: 285/2، وينظر: القياس في اللغة العربية: 73.

(5) سورة الشعراء: 210، والقراءة في: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 133/2.

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء: 285/2، والمنصف: 311/1، واللسان: مادة (شطن).

(7) ينظر: شرح الأشموني: 400/3، والمعجم المفصل في الجموع: 25.

(8) ينظر: الكتاب: 605/3، والمصباح المنير: مادة (فصل).

(9) المنصف: 311/1.

7. الضرورة الشعرية:

أتاحت اللغة للشاعر ما لم تُتِحْهُ لغيره، فجَوَّزَت له الخروج على بعض سننها مراعاةً للوزن والبناء الشعري ضمن ما يجوز له منها(1).

فالضرورة قد تدفع الشاعر إلى تغيير صورة اللفظة حذفًا أو زيادة أو عدولاً عن القياس في بناء الأبنية إلى ما يخالفه(2)، قال سيبويه: «اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرفِ ما لا ينصرف، يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يُحذف يشبّهونه بما قد حُذف واستُعمِلَ محذوفًا»(3).

وقال ابن عصفور الإشبيلي: «اعلمْ أنّ الشعر لما كان كلامًا موزونًا يخرجه ـ الزيادة فيه والنقص منه ـ عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام»(4).

ومن الضرورات التي تؤدي إلى تعدد الجموع كأن يستعمل الشاعر أكثر من جمع لمعنًى واحد، أو أن يأتي بلفظ على غير قياس(5)، قياس(5)، فمن الأول قول الشاعر:

**إنّي لأكْني بأجبالٍ عَنَ اجبُلِها		وباسمِ أودِيَةٍ عَن ذِكْرِ واديها(6)**

ومثال الثاني جمع (أسْوَد) صفةً جمعَ مذكر سالمًا للضرورة، وقياسُ جمعه أن يُجمَع على (سُوْد وسُوْدَان). قال الصيمري: «ولا يُجمَعُ ـ أسْوَد ـ بالواو والنون إلّا في ضرورة الشعر»(7)، كما قال الكميت:

**فَمَا وُجدَتْ بَنَاتُ بَني نِزَارٍ		حَلائَلَ أَسوَدينَ وأحمَرينَا(8)**

فجمع (أسْوَد) على (أسودين) و(أحمر) على (أحمرين) للضرورة.

ومن أمثلة الضرورة أيضًا حذف حرف المدّ من جمع التكسير(9)، كقول الأخطل:

**كَلَمعِ أَيدي مَثاكيلٍ مُسَلِّبَةٍ		يَنعَينَ فِتيانَ ضَرسِ الدَّهرِ وَالخُطُبِ(10)**

أراد: (الخُطُوب)، فنتج عنه جمعان: الخُطُب، والخُطُوب.

وقول الراجز:

حتى إذا بُلَّتْ حلاقيمُ الحُلُق(11)

أراد: (الحُلُوق).

---

(1) ينظر: في الضرورات الشعرية، د. خليل بنيان الحسون: 5.

(2) ينظر: في الضرورات الشعرية: 7.

(3) الكتاب: 26/1.

(4) ضرائر الشعر: 13.

(5) ينظر: معاني الأبنية: 133.

(6) من البحر البسيط، ولم أقف على قائله، وهو في الخصائص: 316/3. والبيت فيه شاهدان: الأول: أنّه حرّك نون (عنْ) ووصل همزة القطع في (أجبُل). والثاني: أنّه أضاف (اسم) وهو مفرد إلى (الأودية) فاستعمل المفرد مكان الجمع، والأصل: (بأسماء أوديةٍ).

(7) التبصرة والتذكرة: 672/2.

(8) البيت من الوافر، وهو للكميت في: ديوانه: 437، وينظر: شرح الشافية للرضي: 171/2.

(9) ينظر: في الضرورات الشعرية: 32.

(10) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه: 36.

(11) نسبه ابن رشيق القيرواني في العمدة: 174/2 إلى رؤبة، وليس في ديوانه.

وكما دفعت الضرورة الشاعر إلى حذف الحرف، كذلك قد تدفعه إلى إطالة الحركة حتى تستحيل حرفًا ليس من بنية اللفظة(1)، كقول الطرمّاح:

حتّى تَركْتَ جَنابَهُم ذا بَهجَةٍ
وَردَ الثَّرى مُتَلَمِّعَ الثِّيمارِ(2)

أي: (الثِّمار)، فأشبع الكسرة للضرورة.

كما قد تُزاد الياء للضرورة، قال سيبويه في (باب ما يحتمل الشعر): «وربّما مَدّوا مثل (مَساجد ومَنَابِر)، فيقولون: (مَساجِيْد ومَنَابِيْر)، شبّهوه بما جُمِع على غير واحده في الكلام»(3)، كما قال الشاعر:

تَنْفي يَداها الحَصَى في كُلِّ هاجِرَةٍ
نَفْيَ الدَّراهِيْمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ(4)

يريد: (الصيارِف) فأشبع كسرة الراء، فتولّدت بعدها ياء(5).

وإنّما كانت زيادة الياء في نحو: (صَيارِف، ومساجِد، ومنابِر) ضرورة؛ لأنها إنما تُزاد في الجمع إذا كانت الياء أو الواو أو الألف رابعة في المفرد، نحو: (قِنْدِيل، وبُهْلُول، ودِينار)، أو إذا كان الآخر مضعّفًا غير مدغم، نحو قولهم في جمع: (قَردَد: قَرَادِيد)، وفيما عدا ذلك لا تُزاد الياء في آخره إلّا في شاذّ الكلام، نحو قولهم في جمع (مُطْفِل، ومُشْدِن): (مَطَافِيْل، ومَشَادِيْن)، أو في ضرورة شعرٍ تشبيهًا له بما جُمِع على غير واحدِهِ، نحو: (لمحَة ومَلامِح)(6).

ثالثًا: المؤثرات الصوتية:

يُعَدُّ التغيير الصوتي الذي يصيب بعض الصيغ سببًا من أسباب تعدّد الجموع(7)، ولهذا التغيير عدّة أشكال، منها: تقصير الصيغة، الصيغة، وتطويل الصيغة، وتخفيف الصيغة.

1. تقصير الصيغة:

ويسميه ابن جني: (إنابة الحركة عن الحرف)(8)، فقد تُختَزَل الحركة الطويلة (الألف) إلى الحركة القصيرة (الفتحة)، نحو تقصير (ضِيَاع) على (ضِيَع)(9)، فيحصل نتيجة ذلك أن يكون لمفرد (ضيعة) صيغتا جمعٍ هما: (ضِيَاع، وضِيَع)، ومثلُهُ: (قَصْعَة وقِصَاع وقِصَع)(10).

ويرى بعض الباحثين أنْ لا فرق بين صيغتي (فِعَال وفِعَل) إلا طول الفتحة، وأنّ الصيغة الأصلية منهما قد تكون على (فِعَل) إلّا أنّ ضعف هذه الصيغة عن الدلالة على الكثرة التي يريدها المتكلم قد ألجأَت الناطق إلى تأكيد الكثرة التي يريدها بإطالة حركة العين، ويدلُّ على ذلك أنه لم يُجمَع على (فِعَل) إلّا أنّ ضعف هذه الصيغة عن الدلالة على الكثرة التي يريدها المتكلم قد ألجأت الناطق إلى تأكيد

---

(1) ينظر: في الضرورات الشعرية: 54.

(2) البيت من الكامل، وهو للطرمّاح في: ديوانه: 161.

(3) الكتاب: 28/1.

(4) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في: ديوانه: 440 بشرح د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، ط1، 1997، وهو من شواهد الكتاب: 28/1، وسر صناعة الإعراب: 393/2، وضرائر الشعر: 36، والخزانة: 426/4.

(5) سر صناعة الإعراب: 393/2.

(6) ينظر: ضرائر الشعر: 37، والممتع في التصريف: 205/1، والخزانة: 426/4-427.

(7) ينظر: صيغ الجموع في القرآن الكريم: 120/2.

(8) ينظر: الخصائص: 134/3.

(9) ينظر: المصباح المنير: مادة (ضيع).

(10) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين: 137.

الكثرة التي يردها بإطالة حركة العين، ويدلُّ على ذلك أنه لم يُجمَع على (فِعَل) إلا (فِعْلَة)، في حين قِيْسَ (فِعَال) في ثلاثة عشر وزنًا من أوزان المفرد(1).

ومثله وزن (فُعَّل وفُعَّال)، فهذان الوزنان لا يختلفان إلا في طول فتحة العين في (فُعَّال)، وقِصَرِها في (فُعَّل)، علمًا أنّ مفردهما يكون على (فاعِل)، نحو: (صائم وصُوَّام وصُوَّم، وقائِم وقُوَّام وقُوَّم)(2).

ومن تقصير الصيغة أيضًا قصرُ الكلمة بحذف واوها، كقول الشاعر:

إنّ الفقيرَ بيننا قاضٍ حَكَمْ
أنْ تَرِدَ الماءَ إذا غابَ النُّجُمْ(3)

يريد: (النجوم)، فحذف الواو وأناب عنها الضمة(4). ومثله قول الأخطل:

كَلَمعِ أَيدي مَثاكيلٍ مُسَلِّبَةٍ
يَنعَينَ فِتيانَ ضَرسِ الدَّهرِ وَالخُطُبِ(5)

يريد: (الخُطُوب)، فقصَّر الكلمة بحذف واوها(6).

وليس منه نحو: (أُصُل وأُصُول، وعُرُش وعُرُوش)، فظاهر اللفظ قد يدفع بعضهم(7) إلى القول بأنه من تقصير الصيغة، والحقيقة غير ذلك، فـ (أُصُل وأُصُول) صيغتا جمعٍ قد وُضِعَ كلٌّ منهما لأصلٍ يختلف عن الآخر، فـ (أُصُل) بضمتين هي جمعٌ لأصل الشيء وأَصل النسَب(8)، أما (أُصُول) فهو جمع (أَصِيْل) من: (أَصَلَ أَصَالةً فهو أَصِيْل)(9).

وليس منه أيضًا نحو: (عُرُش وعُرُوش)، فـ (عُرُش) جمع (عَرِيش)، مثل: (بَرِيْد وبُرُد)، و(عُرُوش) جمع (عَرْش)، وكلاهما بمعنى: شبه بيت من جريد يُجعل فوقه الثُّمام(10). وعلى الأول قول سعد بن أبي وقاص >: (تمتّعْنا مع رسول الله @ وفلانٌ كافرٌ بالعُرُش)(11). وعلى وعلى الثاني أنّه (كان ابن عمر ﴾ يقطع التلبية إذا رأى عُرُوشَ مكة، يعني: البيوت)(12).

إنّ صيغتي (فُعُل وفُعُول) وزنان مستقل أحدهما عن الآخر حين تُعدُّ جموع الكثرة، إلا أنّ التماثل الذي بينهما بفارق طول الحركة وقصرها بين (فُعُول وفُعُل) قد يوحي بأنّ صيغة (فُعُل) مقصورة عن صيغة (فُعُول)، قال أبو الحسن الوراق في (فُعُل): كأنّه محذوف من (فُعُول)(13)، وقال ابن السراج في الجمع (نُمُر) في قول الراجز:

فيها عيابيل أسودٌ ونُمُر(14)

---

(1) وهو الدكتور عبد الصبور شاهين. ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 135-137.

(2) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 137.

(3) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد الخصائص: 134/3، والمحتسب: 199/1، والمنصف: 349/1، وضرائر الشعر: 130.

(4) ينظر: الخصائص: 134/3، والمحتسب: 199/1، والمنصف: 349/1.

(5) البيت من البسيط، وهو للأخطل في: ديوانه: 36.

(6) ينظر: الخصائص: 134/3، والمحتسب: 199/1، والمنصف: 348/1، وضرائر الشعر: 129.

(7) ينظر: صيغ الجموع في القرآن الكريم: 120/2، 133.

(8) ينظر: المصباح المنير: مادة (أصل).

(9) ينظر: المصباح المنير: مادة (أصل).

(10) الثُّمَام: بوزن (غُرَاب): نبتٌ يُسَدُّ به خصاص البيوت، الواحدة: ثُمامة. ينظر: المصباح المنير: مادة (ثمم).

(11) النهاية في غريب الحديث والأثر: 590. والمراد بالمتعة: متعة الحج، وبفلان: معاوية >.

(12) ينظر: المصباح المنير: مادة (عرش)، والنهاية في غريب الحديث والأثر: 590.

(13) ينظر: علل النحو: 704.

(14) الرجز لحكيم بن معية الربعي في الكتاب: 574/3، والأصول في النحو: 431/2، وشرح المفصل: 386/3، وشرح التصريح: 540/2.

قال: «وهو عندي مقصورٌ عن (فُعُول) حُذفت الواو وبقيت الضمة»[1]، ويجعل المرادي قصر (نُمُر) للضرورة[2].

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: «إنّ هذه الصيغة ـ فُعُول ـ وسابقتها ـ فُعُل ـ متماثلتان تمامًا، إلا في طول الضمّة الثانية في (فُعُول)، وقِصَرِها في (فُعُل)، الأمر الذي يوحي بأنّ (فُعُل) هي (فُعُول)، وأنّ هذه قد نشأتْ عن تلك، كما نشأت صيغة (فاعِل) عن (فَعِل) حين ابتذلت خاصتها البيانية في مرحلة لغوية معينة. والغريب أنّ الصيغة ذات الضمة القصيرة يجمع بها مفردات ذات حركات طويلة من مثل: (صَبُور، وقَضِيب، وسَرِير، وذَلُول، وأَتَان، وحِمَار)، على حين أنّ الصيغة ذات الضمة الطويلة يجمع بها مفردات ذات حركات قصيرة من مثل: (كَبِد، وكَعْب، وفَلْس، وحِمْل، وضِرْس، وجُنْد، وبُرْد). وليس لذلك من تفسير سوى اتجاه اللغة إلى تأكيد استلال الصيغ على أساس المخالفة بين المفرد والجمع بطول الحركات وقِصرِها»[3].

2. تطويل الصيغة:

ويعرف أيضًا بإشباع الحركة، لضرورة كان كما مرّ في (صياريف)، أو في غير ضرورة كقول زهير:

عَلَيهِنّ فُرسانٌ كِرامٌ لِباسُهُم سَوابِيغُ زغفٌ لا تُخَرِّقُها النَّبْلُ[4]

يريد: (سوابِغ)، ولو حذف الياء لم يضر ذلك بالبيت[5]، فيحصل بذلك جمعان (سوابغ وسوابيغ)، ومثله: (دَراهِم ودَراهِيْم)، وكل ما كان في تقصير الصيغة يصحُّ هنا لو عُكِسَ فيه الأمر، فـ (نُمُور) هي تطويل وإشباع للضمة في (نُمُر)، وهكذا في غيره.

3. تخفيف الصيغة:

إنّ التخفيف في بعض الصيغ قد يؤدي أيضًا إلى إيجاد صيغة جمع جديدة إلى جانب الصيغة الأصل، كما هو الحال في تخفيف (فُعُل) مضموم الأول والثاني إلى (فُعْل) بتسكين العين، كما هو في (رُسُل ورُسْل، وأُسُد وأُسْد).

قال سيبويه: «فإذا أردتَ أكثر العدد بنيتَهُ على (فُعُل)، وذلك: (حِمَار وحُمُر، وخِمَار وخُمُر، وإِزَار وأُزُر، وفِرَاش وفُرُش)، وإنْ شئتَ خفّفْتَ جميع هذا في لغة تميم»[6].

ومن تخفيف الصيغة أيضًا تخفيف الهمز وقلبه إلى ياء، نحو جمع (ذِئب) على (ذِئاب، وذِيَاب)، فجاز تخفيف الهمز بالياء في (ذئاب) لوجود الكسرة قبلها[7].

---

[1] الأصول في النحو: 431/2.

[2] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 1385/3.

[3] المنهج الصوتي للبنية العربية: 135.

[4] البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى، ينظر: ضرائر الشعر: 37، وهو في شرح ديوان زهير: 102 برواية:

عَلَيها أُسودٌ ضارياتٌ لَبوسُهُم سَوابِغُ بيضٌ لا تُخَرِّقُها النَّبلُ

[5] ينظر: ضرائر الشعر: 37، وسر صناعة الإعراب: 394/2.

[6] الكتاب: 601/3، وينظر: شرح المفصل: 423/3، وخاتمة المصباح المنير: 576، ولغة تميم، د. ضاحي عبد الباقي: 464-465.

[7] ينظر: المصباح المنير: مادة (ذيب)، والممتع: 379/1.

مصادر البحث

1- إبراهيم أنيس والدرس اللغوي، من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الندوة الثالثة، مقرر اللجنة: كمال بشر محمد بشر، المتحدثون: د. محمود فهمي حجازي وآخرون، د.ت.

2- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط1، 1416هـ - 1996م .

3- أدب الكاتب، لابن قتيبة، دار صادر، بيروت، د.ت.

4- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1991م .

5- الاشباه والنظائر في النحو، أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، راجعه وقدم له: د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي.

6- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ) تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

7- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى.

8- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الازهري الهروي أبو منصور (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

9- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية بن مالك للمرادي، المعروف بابن أم قاسم (ت749هـ)، شرح وتحقيق: الاستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ - 2001م.

10- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)، تحقيق: الحافظ المقري محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2005م.

11- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني (ت 1463هـ)، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية: د. عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

12- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ) تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م .

13- جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، د. عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، د.ت.

14- جموع التكسير في صحيح البخاري (رسالة)- دراسة تحليلية دلالية، اعداد: خالد محمود عبد الله شحاده، الجامعة الهاشمية، 2008م.

15- حاشية الصبان على شرح الاشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار احياء الكتب العربية، د.ت.

16- خزانة الادب و لب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4، 1418هـ - 1997م.

17- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، حققه: محمد علي النجار، دار الهدى للطبعة والنشر، بيروت – لبنان، د.ت.

18- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي صالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1978م.

19- دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، د. احمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1427هـ - 2006م.

20- ديوان الاخطل، شرحه وصنف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1994م.

21- ديوان الاعشى الكبير، ميمون بن قيس، د.ت.

22- ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد امين طه، دار المعارف، ط3، 1986م.

23- ديوان ذي الرُّمة، اعتنى به وشرح غريبه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط1، 1427هـ - 2006م.

24- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1980م.

25- ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1426هـ - 2005م.

26- ديوان الطرماح، تحقيق: د. عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط2، 1994م.

27- ديوان الفرزدق، شرح وضبط: د. عمر فاروق الطبّاع، دار الارقم بن أبي الارقم، بيروت – لبنان، ط1، 1997م.

28- ديوان الكميت بن زيد الاسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000م.

29- السبعة في القراءات، أبو بكر احمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1400هـ.

30- سر صناعة الاعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، د.ت.

31- سنن الدارقطني، ابو الحسن علي بن عمر بن احمد البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1424هـ - 2004م.

32- شرح الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت900 هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.

33- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ت.

34- شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.

35- شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه واكملها: ايليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، ط1، 1983م.

36- شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت 686هـ) مع شرح شواهده للعام الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الادب (ت 1093هـ) حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: الأساتذة محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1395هـ - 1975م.

37- شرح الكافية الشافية، الإمام أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك الطائي الجياني الشافعي (ت672هـ)، تحقيق: علي محمد معوّض وعادل احمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 2010م.

38- شرح المفصل، للشيخ العالم العلامه جامع الفوائد موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ) حققه وشرح شواهده: احمد السيد احمد، راجعه ووضع فهارسه: اسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، د.ت.

39- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط4، 1987م.

40- صحيح البخاري، الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت256هـ) اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، د.ت.

41- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

42- صيغ الجموع في القرآن الكريم، د. وسمية عبد المحسن محمد المنصور، مكتبة الرشيد، الرياض، ط1، 1425هـ- 2004 م.

43- ضرائر الشعر، ابن عصفور الاشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق: السيد ابراهيم محمد، دار الاندلس، القاهرة، ط1، 1981م.

44- ظاهرة جمع التكسير في العربية (رسالة) دراسة لأبرز خصائصها اللفظية والمعنوية، اعداد: وافي حاج ماجد، الجامعة الامريكية، بيروت – لبنان، 2003م.

45- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت 381هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ت.

46- فقه اللغة واسرار العربية، الإمام أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل الثعالبي (ت 430هـ) ضبطه وعلق على حواشيه وقدم له ووضع فهارسه: د. ياسين الايوبي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط2، 1420هـ - 2000م.

47- في الضرورات الشعرية، د. خليل بنيان الحسون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 1403هـ - 1983م.

48- القراءات وأثرها في علوم العربية، د. محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ط1، 1418هـ - 1998م.

49- القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، ط1، 1415هـ - 1995م.

50- الكامل، الإمام أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت 285هـ) حققه وعلق عليه ووضع فهارسه: د. محمد احمد الدالي، مؤسسة الرسالة، د.ت.

51- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

52- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار احياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

53- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري، دار صادر – بيروت، ط1، د.ت.

54- لغة تميم، دراسة تاريخية وصفية، د. ضاحي عبد الباقي ن الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة 1405 هـ - 1985م.

55- اللمع في العربية، صنفه: الشيخ ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي (ت 392هـ) حققه: فائز فارس، دار الامل للنشر والتوزيع، الاردن، د.ت.

56- ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370هـ) تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة 1399هـ - 1979م.

57- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، تحتوي المجوعة على متن الشافية وشرحها للعلامة الجاربردي، وحاشية الجاربردي لابن جماعة، عالم الكتب، د.ت.

58- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرين، مطابع الاهرام، القاهرة 1424هـ - 2004م.

59- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1413هـ - 1993م.

60- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الاندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق: خليل ابراهيم جفال، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417هـ - 1996م.

61- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الانباري (ت 328هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الاهرام، القاهرة، 1401هـ - 1981م.

62- معاني الابنية، د. فاضل صالح السامرائي، جامعة الكويت، ط1، 1981م.

63- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207هـ) عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م.

64- المعجم الكامل في لهجات الفصحى، جمع وترتيب: د. داود سلّوم، علم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1407هـ - 1987م.

65- المعجم المفصل في الجموع، اعداد: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1425هـ - 2004 م.

66- مفاتيح الغيب، الأمام العالم العلامة والحبر البحر الفهامة فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي (ت 606هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م.

67- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني (ت 502هـ) تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق – بيروت، ط1، 1412هـ.

68- الممتع في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي (ت 669هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1398هـ - 1978م.

69- الممدود والمقصور، أبو الطيب الوشاء (ت325هـ) حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1979م.

70- المنصف، شرح الامام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي (ت 392هـ) لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري (ت 249هـ) بتحقيق: لجنة من الاستاذين ابراهيم مصطفى وعبد الله امين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1373هـ - 1954م.

71- المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ - 1980م.

72- نظرات فاحصة، محمد بهجة الاثري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1991م.

73- النهاية في غريب الحديث والأثر، الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الاثير، اعتنى به رائد بن صبري بن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية، بيروت – لبنان، د.ت.